

ولأقوالهم محامل وربما لم نفهم بعضها فليس لنا إلا الترضي عنهم
والسكوت عما جرى بينهم كما يفعل فيما جرى بين الصحابة رضي الله عنهم.
انتهى.

وفيه أيضاً: الحذر كل الحذر أن تفهم أن قاعدتهم: الجرح مقدم على
التعديل على إطلاقها بل الصواب أن من ثبتت إمامته وعدالته وكثر
مادحوه ونذر جارحوه وكانت هناك قرينة دالة على سبب جرحه من
تعصب مذهبي أو غيره: لم يلتفت إلى جرحه. انتهى.

وفيه أيضاً: قد عرفناك أن الجارح لا يقبل منه الجرح وإن فسره
في حق من غلبت طاعاته على معاصيه ومادحوه على ذاميه ومزكوه على
جارحيه إذا كانت هناك قرينة يشهد العقل بأن مثلها حامل على الواقعة
في الذي جرحه من تعصب مذهبي أو منافسة دنيوية كما يكون بين
النظر أو غير ذلك.

وحينئذ فلا يلتفت لكلام الثوري وغيره في أبي حنيفة وابن أبي
ذئب وغيره في مالك وابن معين في الشافعي والنسائي في أحمد بن
صالح ونحوه ولو أطلقنا تقديم الجرح لما سلم لنا أحد من الأئمة إذ ما
من إمام إلا وقد طعن فيه طاعنون وهلك فيه هالكون. انتهى.

وفي الخيرات الحسان في مناقب النعمان لابن حجر المكي: الفصل
التاسع والثلاثون في رد ما نقله الخطيب في تاريخه عن القادحين فيه:
اعلم أنه لم يقصد بذلك إلا جمع ما قيل في الرجل على عادة المؤرخين
ولم يقصد بذلك انتقاصه ولا حط مرتبته بدليل أنه قدم كلام المادحين
وأكثر منه ومن نقل مآثره ثم عقبه بذكر كلام القادحين فيه ومما يدل
على ذلك أيضاً: أن الأسانيد التي ذكرها للقدح لا يخلو غالبها من
متكلم فيه أو مجهول ولا يجوز إجماعاً ثلّم عرض المسلم بمثل ذلك
فكيف بإمام من أئمة المسلمين وبفرض صحة ما ذكره الخطيب من
القدح عن قائله لا يعتد به فإنه إن كان من غير أقران الإمام فهو مقلد

لما قاله أو كتبه أعداؤه أو من أقرانه فكذلك لما مر أن قول الأقران بعضهم في بعض غير مقبول وقد صرح الحافظان الذهبي وابن حجر بذلك. انتهى.

فائدة:

قد صرحوا بأن كلمات المعاصر في حق المعاصر غير مقبولة وهو كما أشرنا إليه مقيد بما إذا كانت بغير برهان وحجة وكانت مبنية على التعصب والمنافرة فإن لم يكن هذا ولا هذا فهي مقبولة بلا شبهة فاحفظه فإنه مما ينفعك في الأولى والآخرة. هـ كلام اللكنوي رحمه الله وانظر لزماً تعليقات أبي غده عليه فإنها نفيسة للغاية.

ثم ترجم المؤلف ص ١٣٤ الرد على من أخطأ في الحديث:

وهذه آخر ترجمة في مقدمة المؤلف الطويلة جداً والتدليس والمغالطة في الترجمة من الأمور الظاهرة لأن الرد على من أخطأ في الحديث عن اجتهاد لا يكون جرحاً له ولا طعناً فيه بل للمخطئ باحتجاده إن كان أهلاً للاجتهاد أجر ولا وزر عليه لأن خطأه حينئذ عفو وهذا حال الأئمة المجتهدين المسلم لهم بالاجتهاد ﷺ.

أما الخطأ في الحديث عن جهل وعدم علم فيوجب الطعن والجرح في صاحبه كما هو شأن المؤلف وأمثاله وهذا الذي يجب تحذير الناس منه حتى لا يقعوا في أخطائه وشذوذاته وعلى كل حال أراد المؤلف من خلال هذه التراجم الكثيرة والصفحات العديدة أن يظهر من خلالها في جرحه لأبي حنيفة بمظهر الناصح المشفق على الأمة وما درى المسكين أن الأمة تعي مكانة هؤلاء الأئمة المستفيضة عدالتهم وما درى المسكين أنه سيصبح بصنيعه هذا سبباً بين الناس لتعرضه لما لا يعنيه وتكلمه فيما لا يحسنه وما درى المسكين أنه يعرض نفسه بسبب

صنيعه الممقوت لحرب مع الله لأنه تعالى قال في الحديث القدسي الصحيح: (من عادى لي ولياً فقد آذنته بالحرب).

فما ينفعك أيها المسكين أن يكون خصمك يوم القيامة إمام كأبي حنيفة رحمه الله الذي سار على طريقته ما يقرب من ثلثي المؤمنين ألك قوة يا مسكين أن تكون خصماً لثلثي المؤمنين.

ظن المسكين أنه سيؤثر بكلامه المعسول وقوله المنحول على جمهور الأمة بإظهار النصح لهم في ترك أبي حنيفة فخاب ظنه ولم يفده تستره بالنصح والله در القائل:

فما كل ذي لب بمؤتيك نصحه ولا كل مؤت نصحه بليب

وأقول :

يا مدبر العصر يكفي لا تزدد فقد تحملت وزراً واتبعت هوى

والله حسبنا في هؤلاء وكفى ونعم الوكيل.....

انتهى القسم الأول من الكتاب ويليه القسم الثاني في الرد على ترجمة المؤلف (المتكلمون على أبي حنيفة على ترتيب المعجم) وصدرهم المؤلف بمن يسمى عبدالله.

شرح المؤلف ص ١٣٥ يذكر الطعون في الإمام الأعظم مرتباً أصحابها على حروف المعجم مصدراً لهم بمن اسمه عبد الله فعبد الرحمن وقبل الكلام على هذه الطعون وأسانيدھا.

أذكر فائدتين مهمتين:

الأولى: كلمة في كتب الجرح والتعديل.

والثانية: بيان ما اعتمد عليه المؤلف في الجرح لأبي حنيفة من كتب ومؤلفات.

فهرس الكلمات الشريفة
والمنازة المنيفة في تنزيه أبي حنيفة
من الأقوال السخيفة
التي نشرها الوادعي في تسويد الصحيفة
ج ١

الموضوع	الصفحة
تصدير	٦
الافتتاحية	٧
الفصل الأول	١٠
المطلب الأول: موجب الرد:	١٠
المطلب الثاني: حرمة إيذاء الفقهاء:	١١
المطلب الثالث: أبو حنيفة إمام الفقهاء ومن أفاضل العباد:	١٦
ثبوت تابعة الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه:	١٨
المطلب الرابع: لماذا هذه الحملة على أبي حنيفة؟	٢١
المطلب الخامس: أسباب التحامل على أبي حنيفة رضي الله عنه:	٢١
الفصل الثاني	٢٦
المطلب الأول: المؤلف ومبلغ علمه:	٢٦
أولاً المؤلف:	٢٦
وعلى المؤلف في هذا مؤاخذات:	٢٧

فهرس الكلمات الشريفة
والمنازة المنيفة في تنزيه أبي حنيفة
من الأقوال السخيفة
التي نشرها الوادعي في تسويد الصحيفة
ج ١

الموضوع	الصفحة
أولاً: الجماعة المذكورة جماعة عاطلة.....	٢٧
ثانياً: ادعى أن دعوتهم ملأت الدنيا.....	٢٧
ثالثاً: ادعاء المؤلف أن هؤلاء الخوارج.....	٢٧
رابعاً: مناصرته لهم بالدعاء وقد خرجوا.....	٢٧
ثانياً مبلغ علمه:.....	٢٨
فالمؤلف لا يعرف أصول الفقه.....	٢٨
ولجهل المؤلف بعلم الأصول نجده يزهّد الطلاب فيه.....	٢٨
وكذلك المؤلف لا يعرف الفقه.....	٢٨
أبو حنيفة إمام الفقهاء المجمع على فقهه.....	٢٩
وقال ابن المبارك: أبو حنيفة أفقه الناس.....	٣٠
والمؤلف جاهل بعلوم القرآن.....	٣٠
أقول هذه هزيمة فارغة من رجل مفلس.....	٣٠
وعلى كل فالمؤلف ينكر حجة الإجماع والقياس.....	٣١
	٢٠٤

فهرس الكلمات الشريفة
والمنازة المنيفة في تنزيه أبي حنيفة
من الأقوال السخيفة
التي نشرها الوادعي في تسويد الصحيفة
ج ١

الموضوع	الصفحة
ومعلوم أن القياس الصحيح حجة	٣١.....
وهاك طرفاً من ترجمة النظام كما ذكرها أبو غده	٣١.....
وأعجب بقول البراهمة بإبطال النبوات	٣٢.....
ثم إنه استثقل أحكام شريعة الإسلام في فروعها	٣٢.....
ثم إنه علم إجماع الصحابة على الاجتهاد في الفروع الشرعية فذكرهم	
بما يقرأه غداً في صحيفة مخازيه	٣٢.....
وأكثر المعتزلة متفقون على تكفير النّظام	٣٢.....
وقد قال بتكفيره أكثر شيوخ المعتزلة منهم أبو الهذيل	٣٢.....
وأما كتب أهل السنة والجماعة في تكفيره فالله يحصيها	٣٢.....
وقال شيخنا المحقق الكوثري رحمه الله تعالى فيما علقه على مراتب	
الإجماع لابن حزم	٣٣.....
وهو أول من أنكر الإجماع والقياس الشرعي	٣٣.....
فكيف يصح بعد هذا نسبة المؤلف إلى أهل السنة وهو يخالفهم	٣٣.....

فهرس الكلمات الشريفة
والمنازة المنيفة في تنزيه أبي حنيفة
من الأقوال السخيفة
التي نشرها الوادعي في تسويد الصحيفة
ج ١

الموضوع	الصفحة
وآراء المؤلف في مسائل الاعتقاد فيها الكثير.....	٣٤
ومن أبرز بدع المؤلف.....	٣٤
أما عن منهج المؤلف في الجرح والتعديل.....	٣٤
١- التجريح المبهم.....	٣٤
وإذا كان الجرح المبهم لا يقبل من أئمة الحديث.....	٣٤
٢- التجريح بناءً على الخلاف المذهبي أو الدعوي.....	٣٤
٣- التجريح بناءً على بعض الأمور الخلافية الاجتهادية.....	٣٥
٤- إختراع ألفاظ جديدة في الجرح والتعديل لا صلة لها بالحفظ والرواية.....	٣٥
المطلب الثاني: المخطط يهودي وهؤلاء معاول هدم:.....	٣٦
أولاً: الأمر العقائدي:.....	٣٧
ثانياً: الأمر الأخلاقي:.....	٣٨
ثالثاً: الجانب الفقهي:.....	٣٩

فهرس الكلمات الشريفة
والمنازة المنيفة في تنزيه أبي حنيفة
من الأقوال السخيفة
التي نشرها الوادعي في تسويد الصحيفة
ج ١

الموضوع	الصفحة
ولما كان الفقه الحنفي هو أكبر المذاهب الفقهية المعتمدة	٤٠
رابعاً: الجانب الدعوي:	٤٠
المطلب الثالث: خلاصة الخطوط العريضة لأصول أدعاء السلفية الجديدة:	٤٢
وقد قرر العلماء أن سقطت العالم أو زلته مغفورة بإذن الله	٤٥
وهذه صفة الخوارج:	٤٥
هذه خلاصة الخطوط العريضة لأصول أدعاء السلفية الجديدة	٤٧
الأصل الأول: الاعتذار لأهل الصلاح	٤٧
الأصل الثاني: عدم تأييم مجتهد إذا أخطأ	٤٧
الأصل الثالث: عذر المبتدع المجتهد لا يقتضي إقراره على ما أظهره من بدعة	٤٧
الأصل الرابع: عدم الحكم على من وقع في بدعة	٤٧
الأصل الخامس: لا يحكم بالهلاك جزماً على أحد خالف في اعتقاد	٤٨

فهرس الكلمات الشريفة
والمنازة المنيفة في تنزيه أبي حنيفة
من الأقوال السخيفة
التي نشرها الوادعي في تسويد الصحيفة
ج ١

الموضوع	الصفحة
الأصل السادس: التحري في حال الشخص المعين المرتكب لموجب الكفر أو الفسق.....	٤٨
الأصل السابع: الحرص على تأليف القلوب واجتماع الكلمة.....	٤٨
الأصل الثامن: الإنصاف في ذكر ما للمبتدعة من محامد ومذام.....	٤٨
الأصل التاسع: رعاية شروط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر....	٤٨
الأصل العاشر: مشروعية عقوبة الداعي إلى البدعة.....	٤٨
الأصل الحادي عشر: صحة الصلاة خلف المبتدع.....	٤٨
الأصل الثاني عشر: قبول توبة الداعي إلى البدعة.....	٤٨
المطلب الرابع: علماء أو خدام عملاء:.....	٤٩
المطلب الخامس: كتبهم هذه لا يجوز بيعها إلا مع بيان عوارها وفسادها:.....	٥٠
كتبهم هذه لا ضمان في إحراقها:.....	٥١

فهرس الكلمات الشريفة
والمنازة المنيفة في تنزيه أبي حنيفة
من الأقوال السخيفة
التي نشرها الوادعي في تسويد الصحيفة
ج ١

الموضوع	الصفحة
حرمة قراءة هذه الكتب في المساجد والمجامع العامة ووضعها في	
مكتبات المسجد:	٥٢
القسم الأول	٥٤
في نقد مقدمته وتتكون من مطلبين	٥٤
المطلب الأول: نقد الافتتاحية:	٥٤
أما علم المسكين أن الجرح يكون حراماً إذا صدر من غير متأهل ...	٥٥
ومن المعلوم يقيناً أن الإمام أبا حنيفة رحمته الله أحد الأئمة الأعلام الذين	
تجاوزوا القنطرة	٥٧
فهذا التشنيع والقدح على الطاعنين في أئمة المسلمين ليس فعل	٥٧
والطاعن بجهله أو بحسده على أئمة المسلمين	٥٧
والألباني ساعده الله تطاول كثيراً على أبي حنيفة رحمته الله وافتخر بذلك ...	٥٩
وقد رد على الألباني عدد كبير من علماء المسلمين	٥٩
الألباني ومبلغ علمه:	٦١

فهرس الكلمات الشريفة
والمنازة المنيفة في تنزيه أبي حنيفة
من الأقوال السخيفة
التي نشرها الوادعي في تسويد الصحيفة
ج ١

الموضوع	الصفحة
ذكر مسائل من شذوذ الألباني:	٦٤.....
تنبيه.....	٦٨.....
ومثل الإمام أبي حنيفة في إمامته وديانته وتواتر ثقته وأمانته.....	٦٩.....
ولم يدر هؤلاء المساكين أنه لا حيلة لهم في خفض من رفع الله قدره على	
ممر الدهور.....	٧١.....
أقول لبئس ما رأيت يا مسكين أن تجمع بأسانيد واهية.....	٧٣.....
ثم قال: ولم أعرج على أقوال المعدلين.....	٧٤.....
أقول: تضافرت نصوص أهل العلم أن ذكر الجرح دون التعديل...٧٤	٧٤...
أكل أئمة المسلمين غلاة في أبي حنيفة.....	٧٤.....
ثم قال: ثم إن الجرح في أبي حنيفة مفسر.....	٧٥.....
وأقول: قوله أن الجرح في أبي حنيفة مفسر غير صحيح.....	٧٥.....
قال الذهبي في الميزان وكذا لا أذكر في كتابي من الأئمة المتبوعين...٧٧	٧٧...
وبهذه النقول يظهر جلياً فساد قول المؤلف.....	٧٨.....

فهرس الكلمات الشريفة
والمنازة المنيقة في تنزيه أبي حنيقة
من الأقوال السخيفة
التي نشرها الوادعي في تسويد الصحيفة
ج ١

الموضوع	الصفحة
أقول بل لم تدر أنت يا مسكين أنك بفعلك تطعن في أحد أركان علماء المسلمين.....	٧٨
وأقول هكذا يصنع الحسد بأهله.....	٧٩
نعم في الدفاع عن أبي حنيقة دفاع عن الشريعة الغراء.....	٧٩
أقول بهذه السخافة ختم المؤلف افتتاحيته.....	٨٠
وأما اتهامك للحافظ أمير المؤمنين في الحديث.....	٨٠
ولفظ الإمام إذا أطلق ولم يقيد في كتب الجرح والتعديل.....	٨٠
المطلب الثاني: في نقد مباحث المقدمة:.....	٨٢
الترجمة الأولى: الغلو وموقف الشرع منه:.....	٨٢
وأقول لا شك أن الغلو الذي هو مجاوزة الحد مذموم.....	٨٣
أصل الغلو في اللغة.....	٨٣
واصطلاحاً.....	٨٤
وحديث لا تطروني حديث صحيح.....	٨٤

فهرس الكلمات الشريفة
والمنازة المنيفة في تنزيه أبي حنيفة
من الأقوال السخيفة
التي نشرها الوادعي في تسويد الصحيفة
ج ١

الموضوع	الصفحة
وأما إطلاق السيادة على غير النبي ﷺ.....	٨٦
وعليه فإطلاق السيادة على النبي ﷺ وأهل البيت وأولياء الله	
الصالحين والعلماء.....	٨٨
وإطلاق السيادة عليهم ليست من الغلو.....	٨٨
أقول ومن خلاله تعرف قيمة شهادة المؤلف ومنزلتها.....	٩١
وفي ترجمة المؤلف التي كتبها بقلمه بعض قصائد مدح.....	٩٢
ومثل هذا الثناء موجود في كثير من القصائد التي قيلت في المؤلف.....	٩٣
ثم عقد المؤلف ترجمة منقولة من صحيح البخاري هي:.....	٩٣
ثم عقد المؤلف ترجمة عنوانها تحريم التقليد في الدين:.....	٩٤
الموضوع: التقليد واتباع المذاهب الفقهية:.....	٩٤
الجواب:.....	٩٥
بعض الاعتراضات التي وردت على التقليد والتمذهب:.....	٩٩
ثم ترجم المؤلف ص ٢٥ بترجمة هي التحذير من التفرقة المذهبية:.....	١٠٣

فهرس الكلمات الشريفة
والمنازة المنيفة في تنزيه أبي حنيفة
من الأقوال السخيفة
التي نشرها الوادعي في تسويد الصحيفة
ج ١

الموضوع	الصفحة
ثم ترجم المؤلف بقوله: يتوقف في فتوى المفتي التي لا تطمئن إليها النفس:.....	١٠٥
ثم ترجم المؤلف ص٢٦ بقوله: ما جاء في ذم الرأي وأورد فيه أثر ١٠٧	
قال ابن القيم:.....	١١٢
ثم عقد المصنف ترجمة جديدة عنوانها الإثم على من سن الرأي والبدع	
.....	١٣٠
ثم عقد المصنف ترجمة ص٢٧ فقال: باب الكهانة:.....	١٣٠
ثم عقد المؤلف ترجمة نقلها من صحيح البخاري هي باب تعليم النبي ﷺ أمته من الرجال والنساء مما علمه الله ليس برأي ولا تمثيل... ١٣١	
ثم عقد المصنف ص٣١ ترجمة هي الإنكار على من خالف النصوص لرأيه.....	١٣١
ثم ترجم المؤلف ص٣٢ الاستعاذة من علم لا ينفع:.....	١٣٢
ثم ترجم المؤلف في نفس الصفحة ص٣٢ عقوبة المفتي الزائع: .. ١٣٢	
	٢١٣

فهرس الكلمات الشريفة
والمنازة المنيفة في تنزيه أبي حنيفة
من الأقوال السخيفة
التي نشرها الوادعي في تسويد الصحيفة
ج ١

الموضوع	الصفحة
ثم ترجم المؤلف ص٣٣ ما يكره من كثرة السؤال وتكلف ما لا يعنيه	١٣٢.....
ثم ترجم المؤلف ص٣٦ ذم الجدل والخصومات في الدين:	١٣٣.....
ثم ترجم المؤلف ص٥٠ ما جاء في القياس وذكر ترجمة البخاري رحمه	
الله باب ما يذكر في ذم الرأي والقياس	١٣٤.....
ثم ترجم المؤلف ص٥٥ إلى ص٦٠ البعد عن أصحاب الأهواء:	١٣٧.....
ثم ذكر المؤلف ص٦١ أدلة الجرح وأسهب المؤلف في هذا الباب كثيراً	
.....	١٣٨.....
ومن عاداتهم السيئة أيضاً	١٤٥.....
ومن عاداتهم الخبيثة	١٤٥.....
إذا عرفت هذا كله فاعلم كذلك أنه لا يجوز لمن هب ودب أن ينصب	
نفسه إماماً للجرح والتعديل	١٤٥.....
وأي شناعة فوق هذا؟!	١٤٨.....

فهرس الكلمات الشريفة
والمنازة المنيفة في تنزيه أبي حنيفة
من الأقوال السخيفة
التي نشرها الوادعي في تسويد الصحيفة
ج ١

الموضوع	الصفحة
وهل هذا إلا بهت من هؤلاء الطاعنين ؟	١٥٠.....
ثم ترجم المؤلف ص ١٢٥ تحري الصدق في الرواية:	١٥٣.....
ثم ترجم المؤلف ص ١٢٦ السؤال عن حال الرجل:	١٥٣.....
ثناء ابن تيمية على أبي حنيفة:	١٥٤.....
أبو حنيفة من الأئمة الجلة الذين عرفت عدالتهم واشتهرت:	١٥٨....
ثم ترجم المؤلف ص ١٢٨ الجرح الذي لا يجوز إلا الحاجة دينية:	١٦٠.....
وهاك ما يدل على إسقاط الجرح في حق أبي حنيفة وعدم الاعتداد به	
قال العلامة المحدث الكبير محمد عبد الرشيد النعماني في كتابه المفيد	
جداً مكانة الإمام أبي حنيفة في الحديث ما نصه:	١٦١.....
ثم ترجم المصنف ص ١٢٩ إذا لم يلزم التخصيص قال ما بال أقوام	
	١٧٧.....
ثم ترجم المؤلف ص ١٣٠ جرح الأحياء والأموات لمصلحة دينية	
وأسهب في نقل الأحاديث المطابقة للترجمة:	١٧٧.....

فهرس الكلمات الشريفة
والمنازة المنيقة في تنزيه أبي حنيفة
من الأقوال السخيفة
التي نشرها الوادعي في تسويد الصحيفة
ج ١

الموضوع	الصفحة
ثم ترجم المؤلف ص١٣٣ إذا جرح من ليس بمجروح دوقع عنه ١٩٦	
إيقاظ (٢٥) في بيان حكم الجرح غير البريء:..... ١٩٧	
فائدة:..... ٢٠١	
ثم ترجم المؤلف ص١٣٤ الرد على من أخطأ في الحديث:..... ٢٠١	
انتهى القسم الأول من الكتاب ويليه القسم الثاني في الرد على ترجمة	
المؤلف (المتكلمون على أبي حنيفة على ترتيب المعجم)..... ٢٠٢	

الكلمات الشريفة

والمنارة المنيفة

في تنزيه أبي حنيفة

من الأقوال السخيفة

التي نشرها الوادعي في تسويد الصحيفة

الجزء الثاني

جَمِيعُ الْحُقُوقِ مَحْفُوظَةٌ

الطبعة الأولى

١٤٣٨ هـ - ٢٠١٧ م

دار أبي حنيفة

للنشر والتوزيع

اليمـن - الحديدة

يطلب من

e-mail: daroabihanifah@gmail.com

السيد عامر / ٧٣٤٥٩٧٨٩٦

لؤي الحفني / ٢٠ ٢٤٣ ٧٧٧

الكلمات الشريفة
والمنارة الحنيفة
في تنزيه أبي حنيفة
من الأقوال السخيفة
التي نشرها الوادعي في تسويد الصحيفة
الجزء الثاني

للشيخ العلامة المحدث
محمد بن أحمد عاموه
حفظه الله تعالى



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الفائدة الأولى:

اعلم أن في كثير من كتب الجرح والتعديل مجازفات وكلام كثير عن هوى في سادتنا أئمة الفقه وكم فيها من تعصب وفي حقيقة الأمر المتحامل على أئمتنا إما راو جامد لا يتنبه إلى دقة مدارك أئمتنا في الفقه فيطعن فيهم بمخالفة الحديث وهو المخالف للحديث دونهم أو زائغ صاحب بدعة يظن بهم أنهم على ضلال وهو الضال المسكين أو متعصب تعصباً بارداً لا يطاق كأن يطعن في الرجل باعتبار أنه ليس من بلد الطاعن أو ليس من قومه أو ليس على مذهبه فهذا يأباه أهل الدين.

قال الإمام الشافعي رحمه الله في الأم: من أبغض الرجل لأنه من بني فلان فهو متعصب مردود الشهادة -هـ-

قال أبو طالب في قوت القلوب: وقد يتكلم بعض الحفاظ بالإقدام والجرأة فيتجاوز الحد في الجرح ويتعدى في اللفظ ويكون المتكلم فيه أفضل منه وعند العلماء بالله تعالى أعلى درجة فيعود الجرح على الجارح.

وفي الاختلاف في اللفظ لابن قتيبة «ثم انتهى بنا القول إلى غرضنا من هذا الكتاب وغايتنا من اختلاف الحديث في اللفظ بالقرآن وتسانئهم وإكفار بعضهم بعضاً وليس ما اختلفوا فيه مما يقطع الألفة ولا مما يوجب الوحشة لأنهم مجمعون على أصل واحد وهو القرآن كلام الله غير مخلوق» وإنما اختلفوا في فرع لم يفهموه لغموضه ولطف معناه فتعلق كل فريق منهم بشعبة منه ولم يكن معهم آلة التمييز ولا فحص النظارين ولا علم أهل اللغة...

وكل من ادعى شيئاً أو انتحل نحلة فهو يزعم أن الحق فيما ادعى وانتحل خلا الواقع الشاك فإنه يقر على نفسه بالخطأ لأنه يعلم أن الحق في أحد الأمرين اللذين وقف بينهما وأنه ليس على واحد منهما وقد بلي بالفريقين المستبصر المسترشد وبإعانتهم وإغلاظهم لمن خالفهم وإكفاره وإكفار من شك في كفره فإنه ربما ورد الشيخ المصر فقعد للحديث وهو

من الأدب غُفل ومن التمييز ليس له من معاني العلم إلا تقادم سنه وأنه قد سمع ابن عيينة وأبا معاوية ويزيد بن هارون وأشباههم فيدؤونه قبل الكتابة بالمحنة.

فالويل له إن تلعثم أو تمكث أو سعل أو تنحنح قبل أن يعطيهم ما يريدون فيحمله الخوف من قدحهم فيه وإسقاطهم له أن يعطيهم الرضا فيتكلم بغير علم ويقول بغير فهم فيتباعد من الله في المجلس الذي أمل أن يتقرب فيه منه وإن كان ممن يعقد على مخالفتهم سام نفسه إظهار ما يحبون ليكتبوا عنه.

وإن رأوا حدثاً مسترشداً أو كهلاً متعلماً سألوه فإن قال لهم أنا أطلب حقيقة هذا الأمر وأسأل عنه ولم يصح لي شيء بعد - وانما صدقهم عن نفسه واعتذر بعذر يعلم الله صدقه وهم يعلمون أنه لم يكلفه إذا لم يعلم إلا أن يسأل ويبحث ليعلم - كذبوه وأذوه وقالوا خبيث فاهجروه ولا تقاعدوه.....

يقول العلامة الكوثري معلقاً على هذا بقوله: المصنف - أي ابن قتيبة - شاهد عيان فيما يحكي في هذا الباب وهذا البحث من أجل أبحاث الكتاب يدعو المتبصر إلى التثبت فيما يروى من الجروح في كتب الجرح والتعديل..... ١. هـ المراد نقله

وما أحسن قول ابن الجوزي رحمه الله في تلبس إبليس: ومن تلبس إبليس على أصحاب الحديث قدح بعضهم في بعض طلباً للتشفي ويخرجون ذلك مخرج الجرح والتعديل الذي استعمله قدماء هذه الأمة للذب عن الشرع والله أعلم بالمقاصد ودليل خبث هؤلاء سكوتهم عن أخذوا عنه ١. هـ.

والحاصل أن كثيراً من كتب الجرح والتعديل لم تدع من لم تغمز فيه سواء كان من الحفاظ أم من الأئمة الفقهاء بحيث يجد أي مفتون في مثل هذه الكتب الكثير من المطاعن المردودة والجروح غير المقبولة في كبار

الحفاظ أو أئمة الفقه فينقل من هذه الكتب ما كدر ليخرجه في كتاب يثلم به عرض عالم أو يزعزع ثقة الناس بحافظ وهذا الفعل حرام ومنكر فليحذر الإنسان من هذا الصنيع.

وما فعله المؤلف هو من هذا القبيل وقد سبق بيان أن هذه الجروح التي قيلت في أبي حنيفة ساقطة الاعتبار عند أئمة الشأن فلا تغفل ومع ذلك طاب للمؤلف نقلها مع سقوطها لهوى في النفس فالله حسيبه.

الفائدة الثانية:

اعتمد المؤلف في نقل الجروح في الإمام الأعظم على ما كتبه العقيلي في الضعفاء وابن عدي في الكامل وعبدالله بن أحمد في السنة وابن حبان في المجروحين والخطيب في التاريخ.

وها أنا أبين ما على هذه المراجع من المآخذ ليقف القارئ على حقيقة الأمر ابتداء:

أولاً: العقيلي وكتابه الضعفاء:

العقيلي: هو أبو جعفر محمد بن عمرو العقيلي بضم العين كما في الرسالة المستطرفة الحجازي المتوفى بمكة سنة ٣٢٢هـ له كتاب الضعفاء الكبير وكتاب الجرح والتعديل.

جرح في كتابه الضعفاء كثيرين من رجال الصحيحين وأئمة الفقه وحمله الآثار.

وتقع ترجمة أبي حنيفة في المجلد الرابع من كتاب الضعفاء تبدأ من ص ٢٦٨ إلى ص ٢٨٥ وقد تصدى للرد على العقيلي والدفاع عن أبي حنيفة رضي الله عنه العلامة الإمام يوسف بن أحمد بن يوسف بن الدخيل الصيدلاني أبو يعقوب المكي راوي كتاب الضعفاء عن العقيلي المتوفى بمكة سنة ثمان وثمانين وثلاث مائة.

وصفه الذهبي في تذكرة الحفاظ بمسند مكة وحلاه في سير أعلام النبلاء مجلد ١٧ بمحدث مكة يقول العلامة الكوثري: ألف أبو يعقوب يوسف بن احمد الصيدلاني المكي الحافظ المعروف بأبن الدخيل المصري صاحب العقيلي وروايته المتوفى ٣٨٨هـ كتاباً في مناقب أبي حنيفة رداً على العقيلي في تهجمه على أبي حنيفة.

فسمعه حكم بن المنذر من ابن الدخيل بمكة وسمعه منه ابن عبد البر فساق غالب ما فيه من المناقب في ترجمة أبي حنيفة من الانتقاء. وإنما حمل ابن الدخيل على تأليف ذلك الكتاب وتسميعة لمن يتردد إليه في العلم تورعه عن حمل تبعة ما كتبه العقيلي في ترجمة أبي حنيفة في كتاب الضعفاء له الذي كان ابن الدخيل انفرد بروايته عن العقيلي. وابن الدخيل ليس من أهل مذهبه حتى يظن به أنه تحيز له. المراد.

وقال الكوثري كذلك في مقدمة انتقاد المغني: نجد في الضعفاء للعقيلي كلاماً كثيراً عن هوى في سادتنا أئمة الفقه لفساد معتقده على طريقة الحشوية وهو من أكبر المتعنتين في الجرح كثير الحكم بالنفي.... إلى أن قال وكان من ينفخ في بوق التعصب من الرواة يثيرون بكتابه فتناً كما وقع لصاحب الكمال - عبد الغني المقدسي - في الموصل - كما ذكره الحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ ٤/ ١٣٧٨ في ترجمته وسبط بن الجوزي في مرآة الزمان ٨: ٥٢١ والحافظ ابن رجب في ذيل طبقات الحنابلة ٢٣٢ على أنه كثيراً ما يتصحف اسم الرجل عليه فيجهله ويرد حديثه وربما يقول لا يصح في هذا الباب شيء بمجرد النظر إلى سند مخلق وإن صح المتن بطريق أخرى فيكون ظاهر كلامه موقعاً في الغلط للآخذين به. هـ.

ويقول العلامة المحدث الناقد عبد الحي اللكنوي في الرفع والتكميل ص ٤٠٥: كثيراً ما تجد في الميزان وغيره من كتب أهل الشأن في الجرح المنقول عن العقيلي بأنه لا يتابع عليه وقد رد عليه العلماء في كثير من المواضع على جرحه بقوله لا يتابع عليه وعلى تجاسره في الكلام في الثقات الأثبات.

والذهبي وإن أكثر عنه النقل في كتبه لكنه شد النكير عليه في ترجمة علي ابن المديني حيث قال: هذا أبو عبدالله البخاري وناهيك به قد شحن صحيحه بحديث علي بن المديني وقال ما استصغرت نفسي بين يدي أحد من العلماء إلا بين يدي ابن المديني.

ولو ترك حديث علي وصاحبه محمد وشيخه عبد الرزاق وعثمان ابن شيبه وإبراهيم بن سعد وعفان وأبان العطار وإسرائيل وأزهر السمان وبهر بن أسد وثابت البناني وجريز بن عبد الحميد لغلقتنا الباب وانقطع الخطاب ولمات الآثار واستولت الزنادقة ولخرج الدجالون.

أفما لك عقل يا عقيلي؟ أتدري فيمن تتكلم وإنما تبعنك في ذكر هذا النمط لنذب عنهم ولنزيف ما قيل فيهم كأنك لا تدري أن كل واحد من هؤلاء أوثق منك بطبقات؟! بل وأوثق من ثقات كثيرين لم توردهم في كتابك.

فهذا مما لا يرتاب فيه محدث وإنما أشتهي أن تعرفني من هو الثقة الثبت الذي ما غلط ولا انفرد بما لا يتابع عليه؟ بل الثقة الحافظ - إذا انفرد بأحاديث - كان أرفع له وأكمل لرتبته وأدل على اعتناؤه بعلم الآثار وضبطه دون أقرانه لأشياء ما عرفوها اللهم إلا أن يتبين غلطه ووهمه في الشيء فيعرف ذلك.

فانظر إلى أصحاب رسول الله ﷺ الكبار والصغار ما فيهم أحد إلا وقد انفرد بسنة أفيقال له هذا الحديث لا يتابع عليه؟ وكذلك التابعون كل واحد عنده ما ليس عند الآخر من العلم وما الغرض هذا فإن هذا

مقرر في علم الحديث على ما ينبغي وإنَّ تفرد الثقة المتقن يُعد صحيحاً
غريباً وإنَّ تفرد الصدوق ومن دونه يُعد منكرًا وإنَّ إكثار الراوي من
الأحاديث التي لا يوافق عليها لفظاً أو إسناداً يصيره متروك الحديث.
ثم ما كل من فيه بدعة أو له هفوة أو ذنوب يُقدح بما يوهن حديثه
ولا من شرط الثقة أن يكون معصوماً من الخطايا والخطأ.
ولكن فائدة ذكرنا كثيراً من الثقات – الذين فيهم أدنى بدعة أو لهم
أوهام يسيرة في سعة علمهم – أن يعرف أن غيرهم أرجح منهم وأوثق
إذا عارضهم أو خالفهم فزن الأشياء بالعدل والورع. هـ فافهم والله
أعلم.

كتاب السنة المنسوب إلى عبد الله بن أحمد رضي الله عنه

أقول إن الإمام أحمد رضي الله عنه إمام من أئمة المسلمين ليس عنده ما يشينه لا عملاً ولا اعتقاداً وإن حاول بعض أصحابه شينه باختلاق ما اختلقوه عليه كما نص على ذلك الحافظ الحنبلي أبو الفرج ابن الجوزي في دفع شبه التشبيه انظر دفع شبه التشبيه ص ٩٧ إلى ص ١٠٢ ومن جملة نظم لابن الجوزي قال رداً على المجسمة:

وقالوا الذي قلناه مذهب أحمد فمال إلى تصديقهم من به جهل
وصار الأعادي قائلين لكلنا مشبهة قد ضرنا الصحب والخل
فقد فضحوا ذاك الإمام بجهلهم ومذهبه التنزيه لكن هم اختلو
لعمري لقد أدركت منهم مشايخاً وأكثر من أدركتهم ما لهم عقل
وما زلت أجلوا عندهم كل خصلة من الاعتقاد الرذل كي يجمع الشمل
تسموا باللقاب ولا علم عندهم موائدهم لا حرم فيها ولا حل
موائدهم لا يلحق الخل بقلها وإن شئت لا خل لديهم ولا بقل

وأما ابنه عبد الله فهو الذي أخرج للناس المسند وعبد الله هذا لم يرو عنه أصحاب الأصول الستة غير النسائي مع أنهم يروون عن من هو أصغر سنّاً منه والنسائي حينما روى عنه لم يرو عنه إلا حديثين وعبد الله بن أحمد قد ورث مكانة أبيه في قلوب الرواة. وعلى كل فهو عالم من علماء المسلمين.

وكتاب السنة هذا الذي هو كتاب الزيف منسوب إلى الإمام عبدالله بن الإمام أحمد لأن راويه عنه وهو أبو النصر محمد بن الحسن بن سليمان السمسار وكذا الراوي عنه وهو أبو عبدالله محمد بن إبراهيم بن خالد الهروي مجهولان ليست لهما ترجمة معروفة بل بغض النظر عن سند الكتاب فالكفريات والضلالات الموجودة فيه والتي أنقل بعضها ليعرفها القارئ ويعرف من خلالها قيمة الكتاب كافية في إثبات عدم صحة الكتاب إلى عبدالله بن أحمد قطعاً والكتاب المذكور سعى في طبعه المستشرقون لإفساد عقائد المسلمين لأن الكتاب حين سُمِّي بكتاب السنة أفاد أن ما حواه ذلك الكتاب هو العقيدة المتوارثة من الصحابة والتابعين المتلقين عقيدتهم طبقة فطبقة من خاتم رسول الله صلوات الله وسلامه عليه فيكون مخالفه إما كافراً أو مبتدعاً فيكون جميع ما حشره المؤلف في كتابه بهذه المثابة في نظره فلا حاجة إلى مناقشته فيما ساقه من الأسانيد لأنه لو لم يعتقد أن كل ما فيه هو الاعتقاد الصحيح دائر أمر من يخالفه بين أن يكون كافراً أو مبتدعاً عنده لما ضمنه كتابه المذكور هذا ما يفيد تسمية الكتاب بكتاب السنة وفي الحقيقة نحن نبرئ الإمام عبدالله بن أحمد من أن يكون قال هذه الكفريات أو الضلالات.

وهالك نماذج من كتاب السنة المنسوب لعبد الله بن أحمد لتعرف حقيقة الأمر:

١- قال ص ١١ خبر ١٢ في قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ فهل يكون الاستواء إلا بالجلوس. أقول إن لم يكن هذا محض التجسيم والتشبيه فلا أدري ما التجسيم والتشبيه.

٢- ص ٦٣ خبر ٣٠٤ في قوله ﷺ: (إن الله يمسك السموات على أصبع) قال أبي وجعل يحمي يشير بأصابعه وأراني أبي كيف جعل يحمي يشير بأصابعه يضع إصبعاً إصبعاً حتى أتى على آخرها أقول قاتل الله قائلها.

٣- ص ٦٥ خبر ٣١٧ ساق بسنده إلى أنس عن النبي ﷺ في قوله تعالى ﴿ فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ ﴾ [الأعراف: ١٤٣] قال هكذا وأشار بطرف الخنصر يحكيه) ص ٦٦ خبر ٣٢٤ حديث الإسراء وفيه (فلما جاء السماء السابعة قال جبريل إن الله يصلي قال النبي ﷺ وهو يصلي؟..... الخ) ص ٧١ خبر ٣٥٠ (إذا تكلم الله سمع له صوت كحجر السلسلة على الصفوان).

ص ٧٢ خبر ٣٥٨ قالت بنو إسرائيل لموسى بما شبّهت صوت ربك حين كلمك من هذا الخلق قال شبّهت صوته بصوت الرعد حين لا يترجع. ص ٧٢ خبر ٣٥٩ مكث موسى أربعين يوماً لا يراه أحد إلا مات من نور رب العالمين أقول هذا هو الكفر بعينه.

٤- ص ٧٧ خبر ٣٩١ هذا كتاب الله بيده لعبده موسى.....
ص ٧٩ خبر ٤٠٦ في قوله تعالى ﴿ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾ [البقرة: ٢٥٥] قال إن الصخرة التي تحت الأرض السابعة ومنتهى الخلق على أرجائها أربعة من ملائكة لكل ملك منهم أربعة وجوه وجه رجل ووجه أسد ووجه نسر ووجه ثور وهم قيام قد أحاطوا بالأرض والسموات ورؤوسهم تحت الكرسي والكرسي تحت العرش قال وهو واضع رجله على الكرسي. ص ١٦١ خبر ٨٦٤ قوله إن الرحمن ليثقل على حملة العرش من أول النهار إذا قام المشركون حتى إذا قام المسبحون خفف عن حملة العرش.

ص ١٦٤ خبر ٨٨٤ كتب الله التوراة لموسى بيده وهو مسند ظهره إلى الصخرة في ألواح من در.....
ص ١٦٩ خبر ٩٠٥ إن الله إذا أراد أن يخوف عباده أبدى عن بعضه إلى الأرض.....

ص ١٧١ خبر ٩٢٠ خلق الله الملائكة من نور الذراعين والصدر.
خبر ٩٢١ في قوله تعالى ﴿ وَإِنَّ لَهُ، عِنْدَنَا لَزُلْفَى ﴾ قال يقول: أدنه أدنه

إلى موضع الله أعلم به وفي خبر ٩٢٢ حتى يضع بعضه عليه وفي خبر ٩٢٣ حتى يأخذ بقدمه ص ١٨٥ خبر ٩٧٨ في قول الله ﴿وَالسَّمَكَاتُ مَطْوِيَّتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧] قال ويده الأخرى خلو ليس فيها شيء وفي خبر ٩٨٤ لا يأمن داود حتى يضع يده في يده ص ١٨٩ في بيان دنو العبد قال حتى يأخذ بحقوقه.

وهذا قليل من كثير فقل لي بربك ألمثل هذا الكتاب قيمة!!! أتجوز قراءته وتحل روايته؟ لا والله لا تجوز قراءته ولا تحل روايته ولا تصح نسبته إلى عامي من عوام الموحدين فضلاً إلى عبدالله بن أحمد رحمة الله عليهما فقاتل الله ناشر هذا الكتاب وطابعه ومحققه والمروج له بين صفوف المسلمين وفي هذا القدر كفاية لذلك كل ما نقله المؤلف من هذا الكتاب لم أعرج عليه ولم أشتغل بدراسة إسناده إكتفاءً بسقوط الكتاب من أصله والله الحمد والمنة.

«ابن عدي وكتاباه الكامل»

ابن عدي هو الحافظ الكبير أبو أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني الشافعي المولود سنة ٢٧٧هـ المتوفى سنة ٣٦٥هـ عن ٨٨ سنة قال العلامة الكوثري رحمه الله: نجد في الكامل لابن عدي كلاماً كثيراً عن هوى في سادتنا أئمة الفقه لتعصبه المذهبي عن جهل مع سوء المعتقد انظر قوله في إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي شيخ الشافعي «نظرت الكثير من حديثه فلم أجده حديثاً منكراً مع أنك تعلم أقوال أهل النقد فيه كأحمد وابن حبان قال العجلي «مدني رافضي جهمي قدرني لا يكتب حديثه» ولولا أن الشافعي كان يكثر منه قدر إكثاره من مالك لما سعى ابن عدي في تقوية أمره استناداً إلى مثل قول ابن عقده.

ولا أدري كيف ينطلق لسان ابن عدي بالاستغناء عن علم مثل محمد بن الحسن؟ وإمامه لم يستغن عن علمه بل به تخرج في الفقه لكن المتشبع بما لم يعط يستغني عن علم كل عالم متقهماً في جهالاته غير ناظر إلى ما وراءه وأمامه وهكذا يصنع مع سائر أئمتنا كلهم ألهمهم الله سبحانه مسامحته.

ومن معاييب كامل ابن عدي طعنه في الرجل بحديث مع أن آفته الراوي عن الرجل دون الرجل نفسه وقد أقر بذلك الذهبي في مواضع من الميزان ١. هـ ص ١٠١ و ص ١٠٢ فقه أهل العراق وحديثهم. أقول منها ما قاله الذهبي في الميزان في ترجمة عبد العزيز بن أبي رواد فبعد أن ساق الذهبي فيها حديثاً باطلاً من طريق ابن عدي إلى عبد العزيز بن أبي رواد قال هذا من عيوب كامل ابن عدي يأتي في ترجمة الرجل بخبر باطل لا يكون حدث به قط وإنما وضع من بعده.

ومنها في ترجمة غالب بن خطاف البصري قال الذهبي في الميزان بعد أن ساق حديثاً موضوعاً أورده ابن عدي في ترجمته فما أنصف ابن عدي في إحضاره هذا الحديث في ترجمة غالب وغالب من رجال الصحيحين وقد قال فيه أحمد بن حنبل ثقة ثقة.

ومما ينبغي الإشارة إليه أن ابن عدي رحمه الله له خطة سار عليها في كامله وهي أنه يذكر في كامله من تكلم فيه مع ثقته وجلالته بأدنى لين فوجود الرجل في كامل ابن عدي لا يعني رده والطعن فيه فهذا هو ابن عدي ذكر في كامله جعفر بن إياس الواسطي وهو ثقة.

وذكر حميد بن هلال وهو ثقة أحد الأجلة.

وذكر ثابت البناني وثابت ثابت كاسمه.

وذكر أحمد بن صالح المصري وهو ثقة.

وذكر أشعث بن عبد الملك الحمراني وهو أحد الأجلة.

وذكر أحمد بن سعيد بن عقدة وذكر عبدالله البغوي وهما ثقتان.

وقد نص ابن عدي على بيان هذا المنهاج في مواطن متعددة من كامله منها قوله في ترجمة أبي القاسم عبدالله البغوي لولا أني شرطت أن كل من تكلم فيه متكلم ذكرته وإلا كنت لا أذكره ونقل عنه هذه العبارة الحافظ الذهبي في ترجمة أبي القاسم في تذكرة الحفاظ.

وذكر الزين العراقي في شرح ألفيته وهو يتكلم عن ما صنف في الضعفاء «ابن عدي ولكنه ذكر في كتابه الكامل كل من تكلم فيه وإن كان ثقة وتبعه على ذلك الذهبي في الميزان إلا أنه لم يذكر أحداً من الصحابة والأئمة المتبوعين.....».

وقال السخاوي في شرح الألفية في بيان ما ألف في الضعفاء ولأبي أحمد بن عدي في كامله وهو أكمل الكتب المصنفة قبلها وأجلها لكنه توسع لذكره كل من تكلم فيه وإن كان ثقة اهـ.

أقول ومن هذا القبيل ذكر ابن عدي لأبي حنيفة في الكامل.

وأبو حنيفة تقع ترجمته في كامل ابن عدي في المجلد السابع من
ص ٢٤٧٢ إلى ص ٢٤٧٩.

والمآخذ على ابن عدي في هذا الباب أنه زعم خطأ الإمام أبي حنيفة
في عامة مروياته البالغة عند ابن عدي ثلاث مئة حديث فأكثر - ثم لم
يستدل على زعمه هذا إلا بذكر ستة أحاديث ادعى خطأ الإمام فيها
والواقع أن الخطأ في بعض تلك الأحاديث من أحد الرواة النازلين عن
الإمام وعزاه ابن عدي - كعادته في الطعن في الشيخ مع أن الآفة من
أحد الرواة عنه - إلى الإمام مباشرة «مع العلم أن إباء بن جعفر
النجيرمي وضع على أبي حنيفة أكثر من ثلاثمائة حديث ما حدث بها أبو
حنيفة قط» أنظر لسان الميزان في ترجمة إباء ص ١٢٠ مجلد ١ ثم أن الستة
الأحاديث التي نسب الخطأ فيها إلى أبي حنيفة لا خطأ فيها أصلاً حيث
توبع الإمام فيها من جهة الثقات الأثبات.

وعلى كل فابن عدي كما يقول الكوثري في تأنيب الخطيب: على
بعده عن الفقه والنظر والعلوم العربية طويل اللسان في أبي حنيفة
وأصحابه ثم لما اتصل بأبي جعفر الطحاوي وأخذ عنه تحسنت حالته
يسيراً حتى ألف مسنداً في أحاديث أبي حنيفة رحمه الله.

الخطيب البغدادي وكتابه تاريخ بغداد

هو الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب ولد ٣٩٢هـ وتوفي ٤٦٣هـ

نشأ حنبلياً ثم أصبح شافعيّاً ألف تاريخ بغداد وهو من جواد كتبه إلا أنه شأنه بمتابعة الهوى في تراجم كثير من قادة العلم من غير مذهبه وقد تصدى للرد عليه وبيان أوهامه وأخطائه الحافظ ابن الجوزي في مواطن متعددة من كتبه منها كتاب التحقيق وكذلك سبط بن الجوزي في مرآة الزمان.

قال إسماعيل ابن أبي الفضل وهو أحد أئمة الحديث ثلاثة من الحفاظ لا أحبهم لشدة تعصبهم وقلة إنصافهم: الحاكم أبو عبد الله وأبو نعيم الأصفهاني وأبو بكر الخطيب ذكره ابن الجوزي في السهم المصيب ثم قال: وأما الخطيب فإنه زاد عليهما في التعصب وسوء القصد ولهذا لم يبارك في كتبه ولا يكاد يلتفت إليها وهي كتب حسان اهـ.

وأعظم ما في تاريخ بغداد للخطيب من البلاء المثالب التي أوردها في ترجمة الإمام الأعظم من كتابه المذكور.

وترجمة أبي حنيفة تقع في المجلد ١٣ من تاريخ بغداد من ص ٣٢٥ إلى ص ٤٢٦ وهي أطول ترجمة في تاريخ بغداد إطلاقاً ابتداء الخطيب ترجمة الإمام بكلام طيب وثناء جميل على أبي حنيفة وذكر فصولاً في مناقبه وفجأة يقلب لأبي حنيفة ظهر المجن ويطمس تلك المحاسن بما حشده من المثالب التي برأ الله ساحة الإمام الأعظم منها.

ولا شك عندنا أن الخطيب مؤرخ في كتابه الذي ترجم فيه لأبي حنيفة وغيره ولا لوم عليه أن يذكر كل ما قيل في المترجم له من مناقب ومثالب ولكن المؤاخذات على الخطيب تكمن في:

١ - ترجيحه لصحة المثالب على المناقب على غير عادته في باقي التراجيم.

٢ - لم يلتزم بإيراد كل ما قيل في المترجم له عندما ترجم للشافعي وأحمد فإنه لم يذكر إلا المناقب وأعرض عن المثالب وهذا هو اللائق بهما وبأمثالهما فكان ينبغي أن يلتزم ذلك مع أبي حنيفة الذي أقر بفضل الشافعي وأحمد أدباً.

٣ - بيان الخطيب ضعف الحديث وعلته إن كان فيه منقبة لأبي حنيفة على غير عادته في بقية التراجيم وسكوته عن الواهيات الموضوعات المذكورة في المثالب.

٤ - ختمه ترجمة أبي حنيفة برؤيا سيئة ليوهم القارئ أن هذه حقيقة الإمام عنده فالله حسبه فيما فعل ولقد تصدى للرد على الخطيب أئمة كثيرون شافعية وحنابلة وحنفية من متقدمين ومتأخرين ومن أجمع وأحسن ما وقفت عليه في ذلك ما كتبه الشيخ العلامة محمود الطحّان في كتابه: الخطيب البغدادي وأثره في علم الحديث وللإمام الكوثري رحمه الله تأنيب الخطيب وهو كتاب نافع.

ابن حبان

هو الإمام الحافظ المحدث أبو حاتم بن حبان البستي محمد بن حاتم ولد ٢٨٠هـ وتوفي ٣٥٤هـ ألف هذا المحدث الحافظ ثلاثة كتب في التهجم على أبي حنيفة والطعن فيه وهي:

١- كتاب علل مناقب أبي حنيفة ومثالبه.

٢- كتاب علل ما أسنده أبو حنيفة.

٣- كتاب التنبيه على التمويه كشف فيه على زعمه مخازي أبي حنيفة وما رمي فيه من مطاعن وقد أورد في كتاب الضعفاء والمجروحين له جملاً من ذلك يستدل بها في زعمه على ما وراءها وتجلد في ذلك غاية التجلد ولم يبال بذلك ديناً وصناعة وهو المحدث المزكي المجرح المعدل فالله يغفر له ويعفو عنه ويتوب عليه ويرحمه.

فقد ترجم رحمه الله في كتابه المجروحين لألف ومئتين وواحد وثمانين رجلاً وذكر فيه الضعفاء والكذابين والمبتدعين والزنادقة وترجم لكل واحد منهم فبعض التراجم لا تزيد على خمسة أسطر وأعلاها وهو القليل جداً لم تبلغ الصفحة أو الصفحتين إلا ترجمة الإمام الأعظم فإنها أطول ترجمة في الكتاب على الإطلاق إذ زادت على عشر صفحات فهي في الجزء الثالث من صفحة ٦١ حتى ٧٣.

وقد أطال في ترجمته ليطيل الجرح فيه وذكر في هذا الترجمة أبا حنيفة بأسوأ الأوصاف قائلاً ثم ناقلاً ولا أريد أن أطيل هنا بعرض نماذج من عباراته لأنها تأتي معنا في كلام المؤلف.

ومجرد الوقوف عليها يغني عن نقد سندها فلا الدين يقبلها ولا العلم ولا العقل وعلى كل أشير هنا إلى أن ابن حبان هو فيلسوف أهل الجرح والتعديل والكلام فيه طويل الذيل وأقل ما قيل فيه قول ابن الصلاح غلط الغلط الفاحش في تصرفه.

ووصفه الحافظ الذهبي في ميزانه في ترجمة محمد بن الفضل السدوسي عارم شيخ البخاري بعد توثيقه نقلاً عن الدارقطني قلت «القائل هو الذهبي» فهذا قول حافظ العصر الذي لم يأت بعد النسائي مثله فاين هذا القول من قول ابن حبان الخساف المتهور في عارم وانظر تمام كلام الذهبي في التشنيع على ابن حبان في الميزان وفي شرح الألفية للعراقي نفسه وفي شرحها للسخاوي.

وقال ابن حجر في القول المسدد ابن حبان ربما جرح الثقة حتى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه وذكر مثله الذهبي في الميزان في ترجمة أفلح بن سعيد المدني وقال الذهبي أيضاً في الميزان في ترجمة سويد بن عمرو الكلبي بعد نقله توثيقه عن ابن معين وغيره أما ابن حبان فأسرف واجترأ الخ كلامه.

وقال الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح في ترجمة سالم الأفطس «أفرط ابن حبان فقال كان مرجئاً يقلب الأخبار وينفرد بالمعضلات عن الثقات اتهم بأمر سوء فقتل صبراً» قلت القائل هو الحافظ فهذا الأمر السوء الذي زعم ابن حبان أنه اتهم به كونه مالاً على قتل إبراهيم الإمام ابن علي بن عبدالله بن عباس وأما ما وصفه به من قلب الأخبار وغير ذلك فمردود بتوثيق الأئمة له ولم يستطع ابن حبان أن يورد له حديثاً واحداً أهـ

وعلى كل فالأخذ على ابن حبان كثيرة أكتفي منها هنا بما ذكر من شهادة الحفاظ عليه بالخساف وعدم معرفة ما يخرج من رأسه ومثل هذا لا يقبل جرحه في الإمام الأعظم لكون الإمام أرفع منه بدرجات وأوثق منه بمنازل والله الحمد.

إذا عرفت هذا فهالك الكلام على الطعون وردودها حسب ترتيب المؤلف:

١ - عبدالله بن إدريس:

قال العقيلي رحمه الله ج٤ ص٢٨٢: حدثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة قال: حدثنا أبو عامر عبدالله بن براد الأشعري قال: سمعت عبدالله بن إدريس قال: سمعت أبا حنيفة وهو قائم على درجته ورجلان يستفتياه في الخروج مع إبراهيم وهو يقول لهما اخرجا اخرجا. أقول نعم هذه الرواية موجودة عند العقيلي في ج٤ ص٢٨٢ بنفس الإسناد وعبدالله بن إدريس هو عبدالله بن إدريس بن يزيد بن عبدالرحمن بن الأسود الأودي الزعافري أبو محمد الكوفي من رجال الجماعة قال في التقريب ثقة فقيه عابد من الثامنة مات سنة اثنتين وتسعين وله بضع وسبعون ا.هـ.

وعبدالله بن إدريس هذا أحد علماء الكوفة الصالحين على بطاء منه في الفهم وحب استطالة على أهل الفهم وأهل العلم كانوا يتسامحون معه فيما يتناول به والمؤلف يريد جرح الإمام الأعظم بما ليس بجرح أصلاً فغاية ما في الخبر أن عبدالله بن إدريس سمع فتوى أبي حنيفة للرجلين الذين استفتياه في الخروج مع إبراهيم بن محمد بن الحسن العلوي بالخروج وهذا ليس بجرح قال الحافظ في مقدمة الفتوح في ترجمة مروان بن الحكم قال عروة بن الزبير كان مروان لا يتهم في الحديث وقد روى عنه سهل بن سعد الساعدي الصحابي اعتماداً على صدقه وإنما نقموا عليه أنه شهر السيف في طلب الخلافة حتى جرى ما جرى وقد اعتمد مالك على حديثه ورأيه والباقون سوى مسلم ا.هـ ومنه يعلم أن الثقة لا يجرح بشهره السيف على الحاكم.

٢- عبدالله بن الزبير الحميدي:

١- قال الخطيب رحمه الله ج ١٣ ص ٤٣٢: أخبرنا ابن رزق أخبرنا عثمان بن أحمد حدثنا حنبل بن إسحاق قال سمعت الحميدي يقول لأبي حنيفة - إذا كناه - أبو جيفة لا يكني عن ذاك ويظهره في المسجد الحرام في حلقتة والناس حوله ١هـ.

أقول لينظر القارئ الكريم إلى مبلغ أدب خصوم أبي حنيفة رضي الله عنه معه فقد بلغ بهم الأمر إلى التفوه بمثل هذا السفه الفاحش وكأنهم لم يقفوا على ما صح في السنة من قوله ﷺ: (سباب المسلم فسوق وقتاله كفر) ثم إنهم يريدون إثبات هذا الفحش بسند فيه محمد بن أحمد بن رزق الذي اختلف إليه الخطيب بعد أن عمي وهرم.

قال العلامة الكوثري رحمه الله معلقاً على هذه الرواية في تأنيب الخطيب ما نصه: إن ضبط ابن رزق هذه الرواية ولم تكن من بلايا ابن السماك أبي عمرو عثمان بن أحمد ولا من تصرفات حنبل يسقط عبدالله بن الزبير الحميدي بمجاهرته بهذا النبز المحرم ولا سيما في المسجد الحرام والحميدي معروف ببالغ التعصب وهجر القول بل كذبه محمد ابن عبدالحكم في كلامه وإن كان موثقاً في الحديث ١هـ أقول وخبر تكذيب بن عبد الحكم للحميدي مذكور في طبقات الشافعية الكبرى للسبكي مجلد ٢ في ترجمة ابن عبدالحكم ص ٦٩ وفي ترجمة البويطي ص ١٦٣ ونص الخبر هناك «تنازع ابن عبد الحكم والبويطي مجلس الشافعي فقال البويطي أنا أحق به منك وقال الآخر كذلك فجاء الحميدي وكان تلك الأيام بمصر فقال قال الشافعي ليس أحد أحق بمجلسي من يوسف وليس أحد من أصحابي أعلم منه.

فقال له ابن عبد الحكم كذبت. قال له: كذبت أنت وأبوك وأمك. وغضب ابن عبد الحكم وجلس البويطي في مجلس الشافعي وجلس بن عبد الحكم في الطاق الثالث ١هـ» فانظر إلى مدى حدة لسان

الحميدي في جوابه والمتأمل في سيرة الحميدي يجده لا يملك نفسه إذا غضب وإن جبهه أحد بما لا يرضاه أقذع في الكلام وأفحش في الرد عليه.

ومما يؤكد ما قلته في الحميدي ويزيده بياناً ما نقله الحافظ بن حجر العسقلاني رحمه الله في تهذيب التهذيب مجلد ١ ص ٤٧١ في ترجمة بشر بن السري البصري أبو عمرو الأفوه عن الإمام أحمد بن حنبل بقوله: قال أحمد سمعنا منه «أي بشر بن السري» ثم ذكر حديث ناضرة إلى ربها ناظره فقال ما أدري ما هذا إيش هذا فوثب الحميدي وأهل مكة فاعتذر فلم يقبل منه وزهد الناس فيه فلما قدمت مكة المرة الثانية كان يجيء إلينا فلا نكتب عنه أ.هـ.

وقال ابن حجر كذلك في التهذيب قال الدار قطني وجدوا عليه «أي بشر» في أمر المذهب فحلف واعتذر إلى الحميدي في ذلك أ.هـ قلت ومع هذا الاعتذار لم يقبل الحميدي منه بل كان يقول إنه جهمي لا يحل أن يكتب عنه.

فلما رأى ذلك بشر ما كان منه إلا ما نقله الحافظ كذلك عن ابن معين قال: قال عباس بن يحيى: رأيته «يعني بشراً» يستقبل البيت يدعوا على قوم يرمونه برأي جهم ويقول معاذ الله أن أكون جهمياً أ.هـ فهذا يعطيك صورة واضحة لما كان عليه الحميدي من الشدة وحدة اللسان وعدم قبول الاعتذار ممن اعتذر والأئمة لم يتابعوا الحميدي طعنه هذا في بشر بل رضوا عن بشر ووثقوه وأخرجوا له حتى أن البخاري تلميذ الحميدي أخرج له في صحيحه وقال ابن معين في بشر هذا ثقة وقال فيه كذلك العجلي وعمرو بن علي ثقة وانظر تهذيب التهذيب مجلد ١ ص ٤٧١ فلقد كان الأليق بالحميدي التحرز عما يمس كرامته ويجرح شرفه وإن يربأ بنفسه عن الإقتحام فيما لا يتفق مع إمامته وإني لأعجب من الخطيب ومن المؤلف كيف يذكروا هذا الكلام البذيء الصادر من

الحميدي في إمام الأئمة من مثالب أبي حنيفة بل الأصل أن يذكر هذا في
مثالب الحميدي والله في خلقه شئون.
ولعل الإمام الشافعي رضي الله عنه أراد الحميدي حينما تمثل شعر
ابن المبارك الذي يقول فيه:

ألا يا جيفة تعلوك جيفة وأعيا قارئ ما في صحيفة
أمثلك لا هديت ولست تهدي يعيب أخا العفاف أبا حنيفة
تعيب مشمراً سهر الليالي وصام نهاره لله خيفة
وصان لسانه عن كل إفك وما زالت جوارحه عفيفة
وغض عن المحارم والمناهي ومرضاة الإله له وظيفة
فمن كأبي حنيفة في نداءه؟! لأهل الفقر في السنة الجحيفة

وشعر ابن المبارك هذا الذي تمثل به الشافعي رحمه الله كان قد قاله
رداً على من تلفظ بمثل هذا الفحش فجزى الله ابن المبارك خيراً حيث
جازى المعتدي بمثل اعتدائه ولا نزيد في الرد على ما قاله بن المبارك رحمه
الله وإن كان هذا اللفظ يوجب التعزير لقائله أو ناشره لأنه سفه يابى
السوقة أن يفوهوا بمثله وأنت تعلم كيف كان تعزير الفاروق رضي الله
عنه للحطيئة حينما قال في حق الزبرقان:

دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فانك أنت الطاعم الكاسي
وأين هذا من هذا السفه والله الأمر من قبل ومن بعد واليه المشتكى
وهو المستعان على ما يصفون.

ب- قال البخاري رحمه الله في التاريخ الصغير ص ١٥٦: سمعت
الحميدي يقول: قال أبو حنيفة قدمت مكة فأخذت من الحجام ثلاث

سنن لما قعدت بين يديه قال لي استقبل القبلة فبدأ بشق رأسي الأيمن وبلغ إلى العظمين قال الحميدي فرجل ليس عنده سنن عن رسول الله ﷺ ولا أصحابه في المناسك وغيرها كيف يقلد أحكام الله في المواريث والفرائض والزكاة والصلاة وأمور الاسلام.

أقول ذكر البخاري رحمه الله كلام الحميدي هذا في التاريخ الصغير م ٢ ص ٤١ وذكر هذا الخبر العلامة المحدث الناقد مولانا ظفر أحمد العثماني التهانوي المتوفى ١٣٩٤ هـ في كتابه الحافل أبو حنيفة وأصحابه المحدثون وعلق عليه بقوله ص ٣٤ قلت: أراد الحميدي أن ينقصه ولكنه قد مدحه من حيث لا يدري فإن أبا حنيفة رضي الله عنه كان حياً كريماً شاكراً لمن فعل معه الجميل أو علمه شيئاً ولو حرفاً واحداً ولم يكن ممن يكتم إحسان الناس به ونعمتهم عليه فلما حصل الشيء من أمور الدين على يد حجام حدث بمعروفه وأظهر كونه معلماً له أداء لحقه ويا عجباً من الحميدي إن إمامه الشافعي - رضي الله عنه - يقول: «حملت عن محمد بن الحسن وقر بعير كتباً» ويقول: «أعاني الله في الحديث بآب بن عينة وفي الفقه بمحمد» وسياتي، ومعلوم أن علوم محمد نابعة عن علم أبي حنيفة وقال الشافعي: «من أراد الفقه فليزِم أبا حنيفة وأصحابه» وقال: «كل من أراد الفقه فهو عيال أبي حنيفة» ومع ذلك لا يشكر الحميدي نعمة الإمام الذي هو شيخ شيخه يسيء أدبه وينكر نعمته.

والجواب عن قوله: «رجل ليس عنده سنن رسول الله ﷺ... إلخ» إن هذه الواقعة أي قدوم الإمام بمكة وتعلمه من الحجام السنن الثلاث لعلها كانت في حادثة الإمام وصغر سنه فإنه كان حج مع أبيه وهو صغير ولا يبعد تعلم الصغير من أحد شيئاً من الأحكام لم يكن له علم به قبل ذلك لا سيما وقد كان اشتغال الإمام بالعلم بعد بلوغه كما ذكره في رد المحتار على أنه يمكن أن يكون هذا الحجام من أجلة العلماء الكرام وأكابر التابعين العظام فإن الزمان كان زمان شباب الإسلام وبلوغ العلم

أعلى ذروة السنام حتى فاز فيه الموالي والعبيد والجواري والتجار والزراع وأهل الصنائع بحفظ الأحاديث والآثار فكأن الإمام تعلم هذه السنن من عالم من علماء التابعين كان يحترف بالحجامة ولا عيب فيه بلا ريب فإن العلم لا يحصل كله من شيخ واحد في يوم واحد والصنائع والحرف لا تأبى عن العلم ولا تمنع صاحبها عن أخذه فكثير من المحدثين بناؤون وخطابون وحاكاة نساجون كما لا يخفى ومن أين علم الحميدي أن هذا الحجم لم يكن عالماً من التابعين وأنه لم يذكر هذه السنن الثلاث مسنداً إلى النبي ﷺ بسنده أو موقوفاً على صحابي جليل؟ وأما قوله: كيف يقلد في أحكام الله وعلم المواريث والفرائض

إلخ.....

فأقول إن لم يقلده الحميدي فقد قلده من هو أكبر منه أعني سيدنا الإمام الشافعي رضي الله عنه الذي قلده الحميدي ويحيى بن سعيد القطان ومالك بن أنس وسفيان الثوري وأحمد بن حنبل ووکیع بن الجراح وعبدالله بن المبارك ويحيى بن معين وأمثالهم.

فالشافعي تعلم من محمد فقه أبي حنيفة واستفاد منه العلم واعترف بكونه من عيال أبي حنيفة وهذا لا شك فيه ومالك كان يأخذ بقول أبي حنيفة كثيراً كما مر وإن كان يسره ولا يظهره وكذا سفيان الثوري كما سيجيء وأحمد طلب الحديث والعلم أولاً عند أبي يوسف القاضي وأخذ الفقه من كتب محمد كما سيجيء وأما الآخرون فتقليدهم للإمام ظاهر.

ثم قلده الملوك والسلاطين والخلفاء والوزراء والعلماء والمحدثون والصالحون والفقهاء والعابدون حتى عبد الله بمذهبه في الإسلام ما لم يعبد بغيره وهذا ببركة الأدب الذي جبل عليه أبو حنيفة حتى لم يستنكف عن الأخذ من الحجم فجعله الله إمام الأمة أعظم الأئمة مقتدى الأنام:

فدّته نفوس الحاسدين فإنها معذبة في حضرة ومغيب
وفي تعب من يحسد الشمس ويجهّد أن يأتي لها بضرب

١. هـ. كلام الشيخ ظفر من صـ ٣٤ و صـ ٣٥

وفي تعليق الشيخ العلامة المحدث الناقد الأستاذ عبدالفتاح أبو
غدة المتوفى سنة ١٤١٧ هـ رحمه الله على الرفع والتكميل للكنوي رحمه الله
صـ ٣٩٧ بعد نقل كلام الشيخ ظفر المتقدم ما نصه:

وبدالي في «خبر الحجام» هذا شيء آخر غير ما قاله شيخنا وهو أن
الحميدي عبدالله بن الزبير القرشي المكي رحمه الله تعالى قال في روايته
الخبر قال أبو حنيفة ولم يذكر عن نقله.

ولم أقف على أن الحميدي لقي أبا حنيفة حتى يحمل على سماعه منه
ولم يذكر للحميدي تاريخ ولادة حتى يعرف منه أنه عاصر أبا حنيفة
والذي ذكره في ترجمة الحميدي أنه توفي بمكة سنة ٢١٩ هـ ولم يذكروا
كم عاش من العمر ونقل التاج السبكي في طبقات الشافعية الكبرى
٢: ١٤٠ في ترجمته عن ابن حبان قال: «وجالس الحميدي ابن عيينة
عشرين سنة» انتهى.

وجاء في تهذيب التهذيب ٥: ٢١٥ في ترجمته أيضاً قال الحميدي
جالست ابن عيينة سبع عشرة سنة أو نحوها انتهى. ومعنى هذا أنه
جالس سفيان بن عيينة إلى وفاته وابن عيينة ولد بالكوفة سنة ١٠٧
وسكن مكة إلى وفاته بها سنة ١٩٨ هـ رحمه الله تعالى فيكون الحميدي
جالسه من سنة ١٧٨ على رواية مجالسته له عشرين سنة فإذا قدرناها كان
له من العمر آنذاك على أوسع حد ١٥ سنة إلى نحو ٢٠ سنة لأنهم كان
يكررون بسماع الحديث من الشيوخ تبين لنا أنه لم يكن ولد عند وفاة أبي
حنيفة في سنة ١٥٠ هـ رحمه الله تعالى ولو كان عمره أكبر لكانت مجالسته
لابن عيينة أكثر لأن الحرص على ذلك قائم ولأنهما في بلد واحد.

وعلى هذا فيكون هذا الخبر منقطعاً إذ لم يعلم ممن سمعه الحميدي وما صفة من أخبره به من الضبط والعلم فيكون الخبر ضعيفاً بسبب انقطاعه وكفينا أمره ويؤيد هذا الإنقطاع ويزيده شدة ما ذكره الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ٢: ٦٤ في ترجمة الشافعي محمد بن إدريس فانظره ١. هـ كلام أبي غدة.

أقول ما أشار إليه العلامة أبو غدة هو ما ذكره الخطيب في تاريخ بغداد في مجلد ٢ ص ٦٢ بقوله: حدثني الحسن بن أبي طالب قال نبأنا محمد بن العباس الخزاز قال نبأنا محمد بن محمد الباغندي قال حدثني الربيع بن سليمان قال نبأنا الحميدي عبدالله بن الزبير قال سمعت مسلم بن خالد الزنجي ومرو على الشافعي وهو يفتي وهو ابن خمس عشرة سنة فقال: يا أبا عبدالله أفت فقد آن لك أن تفتي قال الشيخ أبو بكر هكذا ذكر في الحكاية عن الحميدي أنه سمع مسلم بن خالد - ومرو على الشافعي وهو ابن خمس عشرة سنة يفتي فقال له أفت وليس ذلك بمستقيم لأن الحميدي كان يصغر عن إدراك الشافعي وله تلك السن والصواب ما أخبرنا علي بن المحسن قال نبأنا محمد بن إسحاق الصغار قال نبأنا عبدالله بن محمد بن جعفر القزويني قال سمعت الربيع بن سليمان يقول سمعت عبدالله بن الزبير الحميدي يقول قال مسلم بن خالد الزنجي للشافعي يا أبا عبدالله أفت الناس آن لك والله أن تفتي وهو ابن دون عشرين سنة ١. هـ

وذكر هذه الرواية عن الخطيب مع كلام الخطيب فيها وبيان الصواب كما صوبه الخطيب الحافظ المزي في تهذيب الكمال في ترجمة سيدنا الشافعي رضي الله عنه مجلد ١٦ ص ٤٨ وأقر الحافظ المزي رحمه الله ذلك ففي قول الخطيب لأن الحميدي كان يصغر عن إدراك الشافعي وله تلك السن ينادي بأن الحميدي أصغر من الشافعي رضي الله عنه ومن المعلوم أن سيدنا الشافعي ولد في عام خمسين ومائة العام الذي توفي فيه

أبو حنيفة فكيف يمكن الحميدي الذي هو أصغر من الشافعي أن يلتقي بأبي حنيفة فلا شك أن الخبر منقطع فيكون ضعيفاً بسبب انقطاعه وكفينا أمره والحمد لله رب العالمين.

٣- عبدالله بن أبي داود السجستاني:

وهو عبدالله بن سليمان بن الأشعث.

١- قال ابن عدي رحمه الله ج٧ ص٢٤٧٦: سمعت ابن أبي داود يقول الواقعة في أبي حنيفة جماعة من العلماء لأن إمام البصرة أيوب السختياني وقد تكلم فيه وإمام الكوفة الثوري وقد تكلم فيه وإمام الحجاز مالك وقد تكلم فيه وإمام مصر الليث بن سعد وقد تكلم فيه وإمام الشام الأوزاعي وقد تكلم فيه وإمام خراسان عبدالله بن المبارك وقد تكلم فيه فالواقعة فيه إجماع من العلماء في جميع الآفاق أو كما قال هـ.

أقول ذكر هذه الرواية ابن عدي في المجلد ٧ ص٢٤٧٦:

ويكفي لرد هذه الحكاية كونها من قول ابن أبي داود عبدالله بن سليمان بن الأشعث هذا الرجل الذي كذبه أبوه كما نقل ذلك ابن عدي نفسه في كامله ص١٥٧٧ مجلد ٤ بقوله: سمعت علي بن عبدالله الداهري يقول سمعت أحمد بن محمد بن عمرو بن عيسى كركر يقول سمعت علي بن الحسين بن الجنيد يقول سمعت أبا داود السجستاني يقول ابني عبدالله كذاب.

وكان ابن صاعد يقول كفانا ما قال أبوه فيه.

سمعت موسى بن القاسم بن موسى بن الحسن بن موسى الأشعث يقول حدثني أبو بكر قال سمعت إبراهيم الأصبهاني يقول أبو بكر بن أبي داود كذاب هـ.

وعند ابن عدي كذلك غير ما نقلته قول عبدالله بن محمد البغوي الذي قال فيه الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء الحافظ الإمام الحجة المعمر مسند العصر... في عبدالله بن أبي داود «أنت والله عندي منسلخ من العلم» انظره في كامل بن عدي ص ١٥٧٨.

وبعد هذا فالخبر في حد ذاته مكذوب بغض النظر عن سنده فهؤلاء الأئمة الذين ذكروا في الخبر هم من أعظم العلماء ثناء على أبي حنيفة أما أيوب السختياني إمام البصرة فقد أخذ عن أبي حنيفة مع أنه أكبر منه كما في عقود الجمان ص ١٠١ وفي الانتقاء لابن عبد البر عن حماد بن زيد يقول أردت الحج فأتيت أيوب أودعه فقال بلغني أن فقيه أهل الكوفة أبا حنيفة يريد الحج فاذا لقيته فاقرئه مني السلام ١هـ الانتقاء ص ١٩٥ وأما الثوري فثناؤه على أبي حنيفة رضي الله عنه مخرج في الانتقاء لابن عبد البر ص ١٩٧ وسيأتي ذكره عند الكلام على الثوري رحمه الله والإمام مالك ثناؤه على أبي حنيفة رضي الله عنه مشهور ويأتي ذكره والليث بن سعد المتوفى سنة ١٧٥ عده كثير من أهل العلم حنفياً وبه جزم القاضي زكريا الأنصاري في شرح البخاري وكذلك المؤرخ القاضي شمس الدين بن خلكان الشافعي في كتابه وفيات الأعيان وأخرج ابن أبي العوام بسنده عن الليث أنه شهد مجلس أبي حنيفة بمكة وقد سئل في ابن يزوجه أبوه بصرف مال كثير فيطلقها ويشترى له جارية فيعتقها فأوصى أبو حنيفة السائل أن يشتري لنفسه جارية تقع عليها عين الابن ثم يزوجه إياه فإن طلقها رجعت مملوكة له وإن اعتقها لم يجز عتقه قال الليث فوالله ما أعجبني صوابه كما أعجبني سرعة جوابه وكان الليث من الأئمة المجتهدين انظر فقه أهل العراق وحديثهم ص ٧٣ ويأتي الكلام على ثناء الأوزاعي على أبي حنيفة نقلاً عن الخطيب وكذا يأتي الكلام على ثناء ابن المبارك على أبي حنيفة.

وإنه لمن أعظم الجرم أن ينقل المؤلف مثل هذا الخبر المفصوح يسود به صحيفته فأين إجماع العلماء في الوقعة في أبي حنيفة مع أنه قد تواتر ثناء الأئمة على أبي حنيفة رضي الله عنه ويظهر من هذا أن ابن أبي داود هذا كان أفاكاً في رواية هذا الخبر مكذباً لأبيه أبي داود الحافظ الذي قال فيه الذهبي في سير أعلام النبلاء صـ ٢٠٣ مجلد ١٣ الإمام شيخ السنة مقدم الحافظ أبو داود الأزدي السجستاني محدث البصرة.

وقال فيه أحمد بن محمد بن محمد بن ياسين كان أبو داود أحد حفاظ الإسلام لحديث رسول الله ﷺ وعلمه وعلمه وسنده في أعلى درجة النسك والعفاف والصلاح والورع من فرسان الحديث أـهـ
وقال فيه الحافظ موسى بن هارون خلق أبو داود في الدنيا للحديث وفي الآخرة للجنة.

وقال أبو حاتم بن حبان أبو داود أحد أئمة الدنيا فقهاً وعلماً وحفظاً ونسكاً وورعاً وإتقاناً جمع وصنف وذب عن السنن أـهـ أنظر المزيد من ثناء الأئمة على أبي داود سير أعلام النبلاء للذهبي مجلد ١٣ من صـ ٢٠٣ إلى صـ ٢٢١ وراجع كذلك تذكرة الحفاظ له جزء ٢ وتهذيب التهذيب لابن حجر وغيرها حيث أثني رحمه الله على أبي حنيفة رضي الله عنه ثناءً حسناً قال ابن عبد البر حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن بن يحيى رحمه الله قال أنبأنا أبو بكر محمد بن بكر بن عبد الرزاق التمار المعروف بابن داسه قال سمعت أبا داود سليمان بن الأشعث رحمه الله يقول رحم الله مالكا كان إماماً رحم الله الشافعي كان إماماً رحم الله أبا حنيفة كان إماماً أـهـ الإتنقاء صـ ٦٧

وذكر الحافظ الذهبي رحمه الله قول أبي داود هذا في تذكرة الحفاظ صـ ١٦٦ مجلد ١ واكتفى على ذكر الإمام أبي حنيفة فيها أنت ترى يا أخي كيف كان ثناء الأئمة على الإمام الأعظم وهي مروية بأسانيد صحيحة مدونة في الكتب المعتمدة نص عليها كبار الحفاظ ابن عبد البر والذهبي

وابن أبي العوام والصيمري فما الذي حمل المؤلف على ترك نقول الاثبات ونقل غيرها سوى السفه وقد قيل من لا يخشى الله من السفهاء يهرف بما يشاء والله المستعان.

ب - قال الخطيب رحمه الله ج ١٣ ص ٤٤٥ :

سمعت أحمد بن علي البادا يقول قال لي أبو بكر بن شاذان قال لي أبو بكر بن أبي داود جميع ما روى أبو حنيفة من الحديث مائة وخمسون حديثاً أخطأ - أو قال غلط - في نصفها.

أقول ذكره الخطيب مجلد ١٣ ص ٤١٨ برقم ١٢٣

وحال ابن أبي داود معروف مما سبق وكلامه هنا مجازفة فكيف عد رواية الإمام وما هي تلك الأحاديث التي أخطأ فيها حتى ننظر صحة ما قاله بن أبي داود من خلال دراسة الأحاديث دراسة علمية صحيحة. وأبو حنيفة من كبار حفاظ الحديث وأعيانهم ولولا كثرة اعتنائه بالحديث ما تهيأ له استنباط مسائل الفقه.

وها هي مسانيد الإمام الأعظم بين أيدينا وهي تدل دلالة واضحة على كثرة حديثه وقد انعقد الإجماع على إمامته وجلالته وعلو مرتبته وكمال فضيلته وأقاويل السلف كثيرة مشهورة في الثناء عليه في ورعه وزهده وعبادته ومجانبته السلطان وإنكاره ولاية القضاء ووفور علمه وكثرة حديثه وبراعته في الفقه واتباعه السنة وأخبار إجلال أعيان أئمة زمانه من جميع الأقطار إياه واعترافهم بمزاياه وفيرة مستفيضة وكل ذلك مدون في كتب التواريخ والرجال لا حاجة لنا بذكرها.

وقد شهد له أئمة النقد وكبار المحدثين بعنايته بطلب الحديث وارتحاله في ذلك ومعاناته في تحصيله.

قال الحافظ الذهبي في ترجمة أبي حنيفة من كتابه سير أعلام النبلاء: وعنى بطلب الآثار وارتحل في ذلك أ.هـ.

وقال أيضا: إن الإمام أبا حنيفة طلب الحديث وأكثر منه في سنة مئة وبعدها.هـ.

وقال أيضا في جزئه الذي صنفه في مناقب أبي حنيفة في ذكر شيوخه: وسمع الحديث من عطاء بن أبي رباح بمكة وقال ما رأيت أفضل من عطاء.

قلت: وكان عطاء أيضا يفضل على تلامذته فكان أبو حنيفة إذا حضر مجلس السماع أوسع له وأدناه كما سيأتي.

وقال في «تاريخ دول الاسلام»: وأكبر شيوخه عطاء بن أبي رباح وشيخه في الفقه حماد بن أبي سليمان.هـ.

قال الحافظ أبو بكر الخطيب في تاريخ بغداد أخبرنا أبو نعيم الحافظ حدثنا أبو بكر عبد الله بن يحيى الطلحي حدثنا عثمان بن عبيد الله الطلحي حدثنا إسماعيل بن محمد الطلحي حدثنا سعيد بن سالم البصري قال: سمعت أبا حنيفة يقول: لقيت عطاء بمكة فسألته عن شيء فقال من أين أنت قلت من أهل الكوفة قال أنت من أهل القرية الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا؟ قلت نعم قال فمن أي الأصناف أنت؟ قلت ممن لا يسب السلف ويؤمن بالقدر ولا يكفر أحداً بذنب قال فقال لي عطاء عرفت فالزم.هـ.

وقال الإمام المحدث الفقيه شيخ الخطيب البغدادي القاضي أبو عبد الله الحسين بن علي الصيمري في كتابه أخبار أبي حنيفة وصحابه: أخبرنا عبد الله بن محمد قال: حدثنا مكرم قال حدثنا عبد الصمد بن عبيد الله عن عبد الله بن محمد بن نوح قال حدثنا حفص بن يحيى قال حدثنا محمد بن أبان عن الحارث بن عبد الرحمن قال كنا نكون عند عطاء بعضنا خلف بعض فإذا جاء أبو حنيفة أوسع له وأدناه.هـ.

قلت: وصنيعه هذا معه يدل على أن الإمام أبا حنيفة كان من أنجب تلامذته في الحديث وقد ذكر الإمام عبد الوهاب الشعрани في كتابه الميزان الكبرى سند أبي حنيفة عن عطاء عن ابن عباس كما ذكر سند مالك عن نافع عن ابن عمر حينما تعرض لبيان أسانيد الأئمة المجتهدين في الكتاب والسنة.

وقد فاق الإمام في طلب الحديث على مشايخ عصره روى الحافظ الذهبي في مناقب أبي حنيفة عن الإمام مسعر بن كدام قال: طلبت مع أبي حنيفة الحديث فغلبننا وأخذنا في الزهد فبرع علينا وطلبنا الفقه فجاء منه ما ترون أ.هـ.

قلت: ومسعر بن كدام هذا ذكره الذهبي في تذكرة الحفاظ وحلاه في كتابه سير أعلام النبلاء بالإمام الثبت شيخ العراق الحافظ. وقد شهد الأئمة في القديم والحديث بإمامة أبي حنيفة في الحديث قال الإمام المحدث حافظ المغرب أبو عمر يوسف ابن عبد البر النمري القرطبي الأندلسي رحمه الله تعالى في كتابه المعروف جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله: حدثنا عبدالله بن محمد بن يوسف قال: حدثنا ابن رحمون قال سمعت محمد بن بكر بن داسه يقول سمعت أبا داود سليمان بن الأشعث السجستاني يقول: رحم الله مالكا كان إماماً رحم الله الشافعي كان إماماً رحم الله أبا حنيفة كان إماماً.

وقال في كتابه الانتقاء في فضائل الثلاثة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة رضي الله عنهم وذكر عيون من أخبارهم وأخبار أصحابهم للتعريف بجلالة أقدارهم: حدثنا عبدالله بن محمد بن عبد المؤمن بن يحيى رحمه الله قال أنبأنا أبو بكر محمد بن بكر بن عبد الرزاق التمار المعروف بابن داسه قال: قال سمعت أبا داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق السجستاني رحمه الله يقول: رحم الله مالكا كان إماماً رحم الله الشافعي كان إماماً رحم الله أبا حنيفة كان إماماً.

فهذه شهادة الإمام الثبت سيد الحفاظ شيخ السنة أبي داود الأزدي السجستاني صاحب السنن رحمه الله تعالى في حق الأئمة الثلاثة بإمامتهم وتجد شرح هذه الإمامة مستوفى فيما كتبه الإمام الحافظ العلامة شيخ خراسان أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي رحمه الله تعالى في مدخل كتابه دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة ونصه:

فصل: ومما يحق معرفته في الباب أن تعلم أن الله تعالى بعث رسوله ﷺ بالحق وأنزل عليه كتابه الكريم وضمن حفظه كما قال تعالى ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩] ووضع رسوله ﷺ من دينه وكتابه موضع الإبانة عنه كما قال تعالى ﴿ بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [النحل: ٤٤] وترك نبيه في أمته حتى يبين لأمته ما بعث به ثم قبضه الله تعالى إلى رحمته وقد تركهم على الواضحة فلا تنزل بالمسلمين نازلة إلا وفي كتاب الله وسنة رسوله ﷺ بيانها نصاً أو دلالة وجعل في أمته في كل عصر من الأعصار أئمة يقومون ببيان شريعته وحفظها على أمته ورد البدعة عنها كما أخبرنا أبو سعد أحمد بن محمد الصوفي قال: أخبرنا أبو أحمد بن عدي الحافظ حدثنا عبدالله بن محمد بن عبد العزيز حدثنا أبو الربيع الزهراني حدثنا حماد بن زيد حدثنا بقية بن الوليد حدثنا معان بن رفاعه عن إبراهيم بن عبد الرحمن العذري قال: قال رسول الله ﷺ (يرث هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين).

ورواه الوليد بن مسلم عن إبراهيم بن عبد الرحمن عن الثقة من أشياخهم عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وقد وجد تصديق هذا الخبر في زمان الصحابة ثم في كل عصر من الأعصار إلى يومنا هذا وقام بمعرفة رواة السنة في كل عصر من الأعصار جماعة وقفوا على أحوالهم في التعديل والجرح وبينوها ودونوها في الكتب

حتى من أراد الوقوف على معرفتها وجد السبيل إليها وقد تكلم فقهاء
الأمصار في الجرح والتعديل فمن سواهم من علماء الحديث.
أخبرنا أبو عبد الرحمن محمد بن الحسين السلمي حدثنا أبو سعيد
الخلال حدثنا أبو القاسم البغوي حدثنا محمود بن غيلان المروزي قال:
حدثني الحماني عن أبي حنيفة قال: ما رأيت أحداً أكذب من جابر الجعفي
ولا أفضل من عطاء.

قال: وحدثنا عبد الحميد الحماني قال: سمعت أبا سعد الصغاني قام
إلى أبي حنيفة فقال: يا أبا حنيفة ما تقول في الأخذ عن الثوري؟ فقال:
أكتب عنه فإنه ثقة ما خلا أحاديث أبي اسحاق من الحارث وحديث
جابر الجعفي.

وأخبرنا أبو الحسن بن الفضل القطان ببغداد قال أخبرنا عبد الله بن
جعفر حدثنا يعقوب بن سفيان قال: سمعت حرملة يقول: قال
الشافعي: الرواية عن حرام بن عثمان حرام أخبرنا أبو عبد الله الحسين بن
الحسن الغضائري ببغداد حدثنا أحمد بن سليمان حدثنا جعفر بن محمد
الصائغ حدثنا عفان قال: حدثني يحيى بن سعيد القطان قال: سألت
شعبة وسفيان الثوري ومالك بن أنس وسفيان بن عيينة عن الرجل يتهم
في الحديث ولا يحفظ؟ فقالوا بئس أمره للناس.

وأخبرنا أبو علي بن محمد الروذباري قال: أخبرنا أبو بكر أحمد بن
كامل بن خلف القاضي قال: حدثني أبو سعد الهروي عن أبي بكر بن
خلاد قال: قيل ليحيى بن سعيد القطان: أما تخشى أن يكون الذين
تركت حديثهم خصماءك عند الله؟ قال: لأن يكون هؤلاء خصمائي
عند الله أحب إليّ من أن يكون خصمي رسول الله ﷺ يقول: لم حدثت
عني حديثاً تُرى أنه كذب؟

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ قال أخبرنا أبو الوليد الفقيه حدثنا
الحسن بن سفيان حدثنا حرملة بن يحيى قال: سمعت الشافعي رحمه الله

يقول: لولا شعبة ما عرف الحديث بالعراق وكان يجيء إلى الرجل فيقول: لا تحدث وإلا استعدت عليك السلطان.

فعلى هذه الجملة كان ذبهم عن حريم السنة وشواهد ما ذكرنا كثيرة وفيما ذكرنا عن التطويل غنية ١هـ.

وكذلك قال الإمام الحافظ أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة السلمي الترمذي رحمه الله في كتاب العلل من جامعه وقد عاب بعض من لا يفهم على أهل الحديث الكلام في الرجال وقد وجدنا غير واحد من الأئمة من التابعين قد تكلموا في الرجال منهم الحسن البصري وطاووس تكلموا في معبد الجهني وتكلم سعيد بن جبير في طلق بن حبيب وتكلم إبراهيم النخعي وعامر الشعبي في الحارث الأعور.

وهكذا روي عن أيوب السخيتاني وعبد الله بن عون وسليمان التيمي وشعبة بن الحجاج وسفيان الثوري ومالك بن أنس والأوزاعي وعبد الله بن المبارك ويحيى بن سعيد القطان ووكيعة بن الجراح وعبد الرحمن ابن مهدي وغيرهم من أهل العلم أنهم تكلموا في الرجال وضعفوا.

وإنما حملهم على ذلك عندنا - والله أعلم - النصيحة للمسلمين لا يظن بهم أنهم أرادوا الطعن على الناس أو الغيبة إنما أرادوا عندنا أن يبينوا ضعف هؤلاء لكي يعرفوا لأن بعضهم من الذين ضعفوا كان صاحب بدعة وبعضهم كان متهماً في الحديث وبعضهم كانوا أصحاب غفلة وكثرة خطأ فأراد هؤلاء الأئمة أن يبينوا أحوالهم شفقة على الدين وتشيتاً لأن الشهادة في الدين أحق أن يتثبت فيها من الشهادة في الحقوق والأموال..... - وسرد أقوالاً من أئمة هذا الفن في جرح كثير من الرواة إلى أن قال -: حدثنا محمود بن غيلان حدثنا أبو يحيى الحماني قال: سمعت أبا حنيفة يقول: ما رأيت أحداً أكذب من جابر الجعفي ولا أفضل من عطاء بن أبي رباح وقد نقل ابن حبان في صحيحه توثيق أبي

حنيفة لعطاء وطعنه في جابر الجعفي، ثم قال فهذا أبو حنيفة يجرح جابراً الجعفي ويكذبه وهذا اعتماد من ابن حبان لأبي حنيفة في الجرح والتعديل، ونقل ابن عدي في كامله جرح أبي حنيفة لجابر الجعفي في ترجمة جابر واعتمده وهذا اعتماد من ابن عدي لأبي حنيفة في الجرح والتعديل وقال ابن حزم في المحلى جابر الجعفي كذاب، وأول من شهد عليه بالكذب أبو حنيفة، وقال ابن حزم مجالد ضعيف وأول من ضعفه أبو حنيفة وهذا اعتماد من ابن حزم لأبي حنيفة في الجرح والتعديل.

وقال شيخ البيهقي الحافظ الكبير إمام المحدثين أبو عبدالله محمد بن عبدالله النيسابوري الحاكم المعروف بابن البيع في كتابه المستدرک علی الصحیحین عند سرد طرق حديث «لا نکاح إلا بولي» ما نصه: وقد وصل هذا الحديث عن أبي أسحاق جماعة من أئمة المسلمين غير من ذكرناهم منهم أبو حنيفة النعمان بن ثابت ورقبة بن مصقلة العبدي ومطرف بن طريف الحارثي وعبد الحميد بن الحسن الهلالي وزكريا بن أبي زائدة وغيرهم وقد ذكرناهم في الباب ١ هـ.

وقال الحاكم أيضاً في كتابه معرفة علوم الحديث ما نصه: ذكر النوع التاسع والأربعين من معرفة علوم الحديث هذا النوع من هذه العلوم معرفة الأئمة الثقات المشهورين من التابعين وأتباعهم ممن يجمع حديثهم للحفظ والمذاكرة والتبرک بهم وبذكرهم من الشرق إلى الغرب - فذكر خلقاً من أعيان كثير من البلدان -.

فمنهم من أهل المدينة: محمد بن مسلم الزهري ومحمد بن المنکدر القرشي وربيعة بن أبي عبدالرحمن الرائي ومالك بن أنس الأصبحي وجعفر بن محمد الصادق وغيرهم.

ومن أهل مكة: مجاهد بن جبر وعمرو بن دينار وعبد الملك بن جريج وفصيل بن عياض وغيرهم.

ومن أهل مصر: عمرو بن الحارث ويزيد بن أبي حبيب وحيوة بن شريح التجيبي وغيرهم.

ومن أهل الشام: عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي وشعيب بن أبي حمزة الحمصي ومكحول الفقيه وغيرهم.

ومن أهل اليمن: طاووس وعبد الله بن طاووس وغيرهما.

ومن أهل اليمامة: يحيى بن أبي كثير وغيره.

ومن أهل الكوفة: عامر بن شراحيل الشعبي وسعيد بن جبير الأسدي وإبراهيم النخعي وأبو إسحاق السبيعي وحماد بن أبي سليمان ومنصور بن المعتمر ومغيرة بن مقسم الضبي والأعمش الأسدي ومسعر بن كدام الهلالي وأبو حنيفة النعمان بن ثابت التيمي وسفيان بن سعيد الثوري وداود بن نصير الطائي وزفر بن الهذيل وعافية بن يزيد القاضي وغيرهم.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة: ...أئمة أهل الحديث والتفسير والتصوف والفقه مثل الأئمة الأربعة واتباعهم.

وقال الشيخ الإمام الحافظ الحجة شمس الدين أبو عبد الله محمد المعروف بابن قيم الجوزية الحنبلي في كتابه إعلام الموقعين عن رب العالمين: وقد احتج الأئمة الأربعة والفقهاء قاطبة بصحيفة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ولا يعرف في أئمة الفتوى إلا من احتج إليها واحتج بها وإنما طعن فيها من لم يتحمل أعباء الفقه والفتوى كأبي حاتم البستي وابن حزم وغيرهما. اهـ

وقال أيضا في موضع آخر منه ما نصه: أما طريقة الصحابة والتابعين وأئمة الحديث كالشافعي والإمام أحمد ومالك وأبي حنيفة وأبي يوسف والبخاري وإسحاق.... اهـ

فهؤلاء الأئمة الجليلة الأعلام جهابذة النقد: أبو داود والترمذي والحاكم والبيهقي وابن عبد البر وابن تيمية وابن القيم قد أذعنوا أن

الإمام أبا حنيفة من أئمة الحديث المعروفين الذين يرجع إلى أقوالهم في الجرح والتعديل والتصحيح والتعليل كسائر الحفاظ النقاد من أئمة المحدثين.

وقد اعترف جهابذة المحدثين والحفاظ من المتقدمين والمتأخرين ببراعته في الحديث وضبطه وإتقانه وحفظه وورعه في روايته. قال الحافظ أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد أخبرنا الجوهرى أخبرنا محمد بن عمران المرزباني حدثنا عبد الواحد بن محمد الخصيبي حدثني أبو مسلم الكجي إبراهيم بن عبد الله قال حدثني محمد بن سعيد أبو عبد الله الكاتب قال: سمعت عبد الله بن داود الخريبي يقول: يجب على أهل الاسلام أن يدعوا الله لأبي حنيفة في صلاتهم قال: وذكر حفظه عليهم السنن والفقهاء هـ.

قلت: والخريبي هذا من كبار الحفاظ ذكره الذهبي في تذكرة الحفاظ وحلاه بالحافظ الإمام القدوة ونقل عن وكيع أنه قال: النظر إلى وجه عبد الله بن داود عبادة.

وذكر: أن الخريبي قيل له: رجع أبو حنيفة عن مسائل كثيرة قال: إنما يرجع الفقيه إذا اتسع علمه هـ. فهذا الإمام الحافظ القدوة يصف أبا حنيفة بسعة العلم وحفظ السنن.

وروى الخطيب أيضا قال: أخبرنا الخلال أخبرني الحريري أن النخعي حدثهم: أخبرنا سليمان بن الربيع الخزاز حدثنا محمد بن حفص عن الحسن بن سليمان أنه قال في تفسير الحديث: «لا تقوم الساعة حتى يظهر العلم» قال: هو علم أبي حنيفة وتفسيره الآثار هـ.

قلت: والحسن بن سليمان هذا معدود في الحفاظ ترجم له الذهبي في تذكرة الحفاظ وسير أعلام النبلاء وقال في السير: قبيطة الحافظ المتقن الإمام أبو علي الحسن بن سليمان البصري نزيل مصر وصفه ابن يونس

بالحفظ ا.هـ.

فهذا الحافظ الإمام يطري أبا حنيفة ويشني على علمه وتفسيره الأحاديث والآثار.

وقال الخطيب أيضا في تاريخ بغداد: أخبرنا الحسن بن أبي بكر أخبرنا القاضي أبو نصر أحمد بن نصر محمد بن إشكاب البخاري قال: سمعت محمد بن خلف بن رجاء يقول سمعت محمد بن سلمة يقول قال خلف بن أيوب: صار العلم من الله تعالى إلى محمد ﷺ ثم صار إلى أصحابه ثم صار إلى التابعين ثم صار إلى أبي حنيفة وأصحابه فمن شاء فليرض ومن شاء فليسخط ا.هـ.

قلت: وقول خلف بن أيوب هذا يشبه ما قاله ابن حزم في حق محمد بن نصر المروزي قال الذهبي في ترجمة ابن نصر المروزي من كتابه «سير أعلام النبلاء» ما نصه: قال أبو محمد بن حزم في بعض تواليفه: أعلم الناس من كان أجمعهم للسنن وأضبطهم لها وأذكرهم لمعانيها وأدراهم بصحتها وبما أجمع الناس عليه مما اختلفوا فيه. قال: وما نعلم هذه الصفة بعد الصحابة أتم منها في محمد بن نصر المروزي فلو قال قائل: ليس لرسول الله ﷺ حديث ولا لأصحابه إلا وهو عند محمد بن نصر لما أبعد عن الصدق.

قلت - القائل الذهبي - : هذه السعة والإحاطة ما ادعاها ابن حزم لابن نصر إلا بعد إمعان النظر في جماعة تصانيف لابن نصر ويمكن ادعاء ذلك لمثل أحمد بن حنبل ونظرائه والله أعلم انتهى.

قلت: وإذا كان ادعاء ذلك صحيحا لمحمد بن نصر عند ابن حزم ولأحمد ونظرائه عند الذهبي فيكون ادعاء ذلك صحيحا بالأولى للإمام الأعظم أبي حنيفة فإنه أسبق المجتهدين المتبوعين وأعلمهم وأفقههم وأقدمهم رضي الله عنه وعن أصحابه على ما شهد به شيخ أحمد وابن معين خلف بن أيوب ولم تكن شهادته بذلك لأبي حنيفة رحمه الله تعالى إلا

بعد إمعان النظر في فقهه وإتقانه لمذهبه وهذه شهادة صدق من إمام بارع تقي كيف لا؟ والعلم برأ وبحراً وشرقاً وغرباً وبعداً وقرباً تدوينه رضي الله عنه كما قاله ابن النديم في كتابه الفهرست.

وقال الجامع للعلوم النقلية والعقلية والمتضلع من السنة النبوية أحد كبار الأعلام ومشاهير أولي الحفظ والأفهام ملا علي القاري شارح المشكاة في كتابه سند الأنام في شرح مسند الإمام ما نصه: إن حسن الظن بأبي حنيفة أنه أحاط بالأحاديث الشريفة من الصحيحة والضعيفة ١هـ.

وخلف المذكور هذا قال فيه صدر الأئمة الموفق بن أحمد المكي في مناقب الإمام الأعظم ما لفظه: خلف بن أيوب كان من بلخ ما روى عن أبي حنيفة ويروي عن أبي يوسف وكان أزهد أهل زمانه وأعبدهم قدم على عبدالله بن المبارك فعانقه وأكرمه فلما قام من عنده قال: ما أشبه سبياه بسيا أهل الجنة وكان يسمع من حماد بن سلمة فلما قام من عنده قال حماد: ما أحسن سمت هذا الرجل وهديه ما قدم علينا من خراسان خير منه توفي سنة خمس ومئتين فلما رفعت جنازته أقبل نوح بن أسد والي بلخ إلى جنازته فوضعها على عاتقه حتى بلغ المصلى وصلى عليه نوح بن أسد فلما سلم سمع صوتاً في الهواء يا نوح بن أسد صليت على خير أهل الأرض صليت على خلف بن أيوب فزت ١هـ.

وقال الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء: خلف بن أيوب الإمام المحدث الفقيه مفتي المشرق أبو سعيد العامري البلخي الحنفي الزاهد عالم أهل بلخ تفقه على القاضي أبي يوسف وسمع من ابن أبي ليلى وعوف الأعرابي ومعمربن راشد وطائفة وصحب إبراهيم بن أدهم مدة حدث عنه يحيى بن معين وأحمد بن حنبل وأبو كريب وعلي بن سلمة اللبكي وأهل بلده ١هـ.

وقال شمس الأئمة الإمام أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي رحمه الله تعالى في أصول الفقه^(١٣٠): كان الإمام أبو حنيفة أعلم أهل عصره بالحديث ولكن لمراعاة شرط كمال الضبط قلت روايته.

وقال الإمام علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاساني رحمه الله تعالى في بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: أنه كان من صيارفة الحديث وكان من مذهبه تقديم الخبر وإن كان في حد الآحاد على القياس بعد أن كان راويه عدلاً ظاهراً العدالة.

وقال الإمام الكاساني أيضاً في كتابه المذكور: وحديث صححه أبو حنيفة لم يبق فيه لأحد مطعن.

وقد أطبق الحفاظ الجهابذة المحدثون الذين صنفوا في طبقات الحفاظ على ذكر الإمام فيهم فهذا الحافظ الذهبي يترجم له في تذكرة الحفاظ ويشني عليه وقد قال في مبدأ كتابه هذه تذكرة بأسماء معدلي حملة العلم النبوي ومن يرجع إلى اجتهادهم في التوثيق والتضعيف والتصحيح والترفيف وكتابته تذكرة الحفاظ مطبوع متداول قد طبع مرارا.

وتبعه الإمام المحدث الحافظ ذو الفنون شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي الحنبلي في كتابه المختصر في طبقات علماء الحديث فأورده في كتابه وترجم له وأثنى عليه خيراً.

وقال في مبدأ كتابه: وبعد فهذا كتاب مختصر يشتمل على جملة من الحفاظ من أصحاب النبي ﷺ والتابعين ومن بعدهم لا يسع من يشغل بعلم الحديث الجهل بهم.

ومع كون الكتاب مختصراً ذكر الإمام فيه وهذا يدل على كون الإمام من الحفاظ المعدودين الذين ينبغي الاعتناء بتراجمهم.

(١٣٠) 1:350 من طبعة دار الكتاب العربي سنة ١٣٧٢.

ثم ذكره في الحفاظ الإمام العلامة الحافظ مؤرخ الديار الشامية وحافظها شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أبي بكر الشهير بابن ناصر الدين الشافعي رحمه الله تعالى في كتابيه بديعة البيان عن موت الأعيان منظومة وشرحها التبيان لبديعة البيان وهي طبقات الحفاظ نظماً ونثراً جاء فيها ما نصه:

بعدهما فتى جريج الداني مثل أبي حنيفة النعمان
أي بعد وفاة الحجاج والزبيدي بعام وفاة ابن جريج وأبي حنيفة الإمام.

فالأول عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج أبو الوليد وقيل: أبو خالد الأموي مولاهم المكي.

والثاني النعمان بن ثابت بن زوطا التيمي مولاهم الكوفي وقيل: هو من أبناء فارس قال إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة فيما روي عنه: أنبأنا إسماعيل بن حماد بن النعمان ابن ثابت ابن المرزبان من أبناء فارس الأحرار والله ما وقع علينا رق قط انتهى.

رأى الإمام أنس بن مالك غير مرة لما قدم عليهم الكوفة فيما رواه سيف بن جابر سماعاً من أبي حنيفة وحدث عن عطاء ونافع وعمرو بن دينار والأعرج وقتادة وخلق من الأخيار.

وكان أحد أئمة الأمصار فقيه العراق متعبداً كبير الشأن وكان يتجر ولا يقبل جوائز السلطان.

وهو أحد من كان يختم في ركعة القرآن ومكث أربعين سنة يصلي الصبح بوضوء العتمة وفضائله كثيرة معروفة قال الشافعي: الناس في الفقه عيال على أبي حنيفة انتهى.

وذكره أيضاً الإمام المحدث جمال الدين يوسف بن حسن بن أحمد بن عبدالهادي الصالح الحنبلي الشهير بابن المبرد بكسر الميم وسكون الموحدة وفتح الراء الحفيفة في كتابه طبقات الحفاظ وقد نقل عنه الشيخ

العلامة المحدث عبد اللطيف بن المخدوم العلامة محمد هاشم السندي في كتابه ذب ذبابات الدراسات عن المذاهب الأربعة المتناسبات. ثم ذكره بعدهم خاتمة الحفاظ الإمام جلال الدين السيوطي في كتابه طبقات الحفاظ وقال في مبدأ كتابه: أما بعد فهذا كتاب طبقات الحفاظ ومعدلي حملة العلم النبوي ومن يرجع إلى اجتهداهم في التوثيق والتجريح والتضعيف والتصحيح لخصتها من طبقات إمام الحفاظ أبي عبدالله الذهبي وزيلت عليه من جاء بعده.

ثم ذكره من بعده الشيخ العلامة المحدث محمد بن رستم بن قباد الحارثي البدخشي أحد البارعين في علم الحديث والرجال في كتابه تراجم الحفاظ استخرجها من كتاب الأنساب للإمام الحفاظ السمعاني مع اختصار في بعض التراجم وزيادة مفيدة في أكثرها فرغ من تصنيفه يوم الخميس لتسع خلون من ربيع الأول سنة ست وأربعين وألف بمدينة دهلي عاصمة الهند.

وقد عقد الشيخ العلامة الثقة المطلع والحافظ المتبع الشيخ الإمام شمس الدين محمد بن يوسف الصالحى الدمشقي الشافعي مؤلف السيرة الشامية في كتابه عقود الجمان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان الباب الثالث والعشرين في بيان كثرة حديثه وكونه من أعيان الحفاظ المحدثين قال فيه رحمه الله تعالى: اعلم رحمك الله تعالى أن الإمام أبا حنيفة رحمه الله تعالى من كبار حفاظ الحديث وذكره الحفاظ النقاد أبو عبدالله الذهبي في كتابه الممتع طبقات الحفاظ المحدثين منهم ولقد أصاب وأجاد ولولا كثرة اعتناؤه بالحديث ما تهيأ له استنباط مسائل الفقه فإنه أول من استنبطه من الأدلة انتهى.

وقال العلامة المحدث إسماعيل العجلوني بن محمد جراح الشافعي في رسالته المسماة: عقد الجواهر الثمين في أربعين حديثاً من أحاديث سيد

المرسلين وهي ثبتة المعروف بالرسالة العجلونية وزدت على ما فيها مسند الإمام أبي حنيفة النعمان تنويهاً بأنه من أهل هذا الشأن. ثم علق على قوله: الإمام أبي حنيفة النعمان بالحاشية ما نصه: هو إمام الأئمة هادي الأمة أبو حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي ولد سنة ثمانين وتوفاه الله تعالى سنة مئة وخمسين من الهجرة.

أحد من عد من التابعين إمام المجتهدين بلا نزاع أول من فتح باب الاجتهاد بالإجماع لا يشك من وقف على فقهه وفروعه في سعة علومه وجلالة قدره وأنه كان أعلم الناس بالكتاب والسنة لأن الشريعة إنما تؤخذ من الكتاب والسنة ومن كان قليل البضاعة من الحديث فيتعين عليه طلبه وتحمله والجد والتشمير في ذلك ليأخذ الدين من أصول صحيحة ويتلقى الأحكام عن صاحبها المبلغ لها.

وقد أجمع الناقلون عنه من أهل الأصول وأهل الحديث أنه يقدم الحديث الصحيح على القياس المعتبر نعم لم يكن هو رضي الله عنه من المكثرين كسائر الأئمة وليس من شروط الإمامة والاجتهاد الإكثار في الرواية لأن الاجتهاد إنما يتوقف على حفظ السنن وتحملها لا على أدائها وتبليغها.

فالصديق رضي الله عنه إمام الصحابة وأفقههم وأحفظهم لا يشك فيه مسلم لم يكثر وإنما روى أحاديث معدودة وإمام المحدثين بالإجماع إمام الأئمة وإمام دار الهجرة مالك رضي الله عنه لم يصح عنه إلا ما في كتاب الموطأ^(١٣١) فهل يقول قائل فيه شيئاً.

ونحن لا ننكر أن في السنن سنناً لم تبلغ الإمام أبا حنيفة أو بلغته ولم تثبت عنده صحتها لكن هذا أمر لا يمس شأن المجتهد وقد كان عمر رضي الله عنه يرى رأياً ثم تبلغه السنة فيرجع مع أنه ثبت عند أهل العلم

(١٣١) يعني إذا قصرنا النظر على ما دونه في «الموطأ» عبد الفتاح.

بالأثر أن عمر أفضه الصحابة بعد أبي بكر.
ثم الطاعنون فيه كانوا يقرون بإمامته وتقدمه من حيث لا يدرون
كانوا يرمونه بالرأي وليس الرأي في سلفنا إلا قوة الاطلاع على معاني
النصوص الشرعية وعلى الحكم المعتمدة من عند الشارع في شرعه
الأحكام ولن يتم اجتهاد بل ولا علم إلا بالحفظ وفقه معاني المحفوظ.
فهو رضي الله عنه حافظ حجة فقيه لم يكثر في الرواية لما شدد في
شروط الرواية والتحمل وشروط القبول انتهى.
فثبت أن الإمام أبا حنيفة رضي الله عنه أحد أئمة الأمصار الذين
هم من أهل هذا الشأن ومن أعيان حفاظ الحديث الذين لا يسع من
يشتغل بعلم الحديث الجهل بهم ومن كبار معدلي حملة العلم النبوي ومن
يرجع إلى اجتهادهم في التوثيق والتجريح والتضعيف والتصحيح ومن
أعلم الناس بالكتاب والسنة.

أبو حنيفة من أئمة الجرح والتعديل

وقال الحافظ أبو الخير محمد بن عبدالرحمن السخاوي صاحب الحافظ ابن حجر العسقلاني^(١٣٢): وتكلم في الرجال كما قاله الذهبي جماعة من الصحابة ثم من التابعين كالشعبي وابن سيرين ولكنه في التابعين بقلة لقلة الضعف في متبوعهم إذ أكثرهم صحابة عدول وغير الصحابة من المتبوعين أكثرهم ثقات ولا يكاد يوجد في القرن الأول الذي انقضى في الصحابة وكبار التابعين ضعيف إلا الواحد بعد الواحد كالحارث الأعور والمختار الكذاب.

فلما مضى القرن الأول ودخل الثاني كان في أوائله من أوساط التابعين جماعة من الضعفاء الذين ضعفوا غالباً من قبل تحملهم وضبطهم للحديث فتراهم يرفعون الموقوف ويرسلون كثيراً ولهم غلط كأبي هارون العبدى.

فلما كان عند آخر عصر التابعين وهو حدود الخمسين ومئة تكلم في التوثيق والتضعيف طائفة من الأئمة فقال أبو حنيفة: ما رأيت أكذب من جابر الجعفي وضعف الأعمش جماعة ووثق آخرون ونظر في الرجال شعبة وكان مثبتاً لا يكاد يروي إلا عن ثقة وكذلك مالك انتهى.

وقال الإمام العلامة الحافظ عبدالقادر القرشي رحمه الله تعالى في الجواهر المضية في طبقات الحنفية: اعلم أن الإمام أبا حنيفة قد قبل قوله في الجرح والتعديل وتلقاه علماء هذا الفن وعملوا به كتلقينهم عن الإمام أحمد والبخاري وابن معين وابن المديني وغيرهم من شيوخ الصنعة وهذا يدل على عظمة شأنه وسعة علمه وسيادته.

(١٣٢) في ص ٤٧٩ من «فتح المغيث بشرح الفية الحديث» من طبعة انوار محمدي لكنو بالهند.

وعلى كل حال فإمامنا الإمام الأعظم أبو حنيفة النعمان رضي الله عنه من كبار أئمة الجرح والتعديل في عصره ممن إذا قال قبل قوله وإذا جرح أو عدل سمع منه وكان مثبتاً لا يكاد يروي إلا عن ثقة كشعبة ومالك رحمهما الله تعالى وهو أول من انتقى الرجال من الأئمة وأعرض عمن ليس بثقة ولم يكن يروي إلا ما صح ولا يحدث إلا ما يحفظ وتبعه مالك.

ولقد قال مالك المحدثين إمام الجرح والتعديل يحيى بن معين كما في البداية والنهاية للحافظ ابن كثير: العلماء أربعة: الثوري وأبو حنيفة ومالك والأوزاعي.

فهؤلاء القراء في العلم وأبو حنيفة ومالك يفوقان على الثوري والأوزاعي في نقد الرجال وهما الحافظان الحجتان فمن احتج به أبو حنيفة في كتاب الآثار أو مالك في الموطأ فهو المقبول ومن اختلفا فيه - وذلك قليل جداً - كزيد بن عياش اجتهد في أمره.

ويدل على جلاله شأن أبي حنيفة في علم الحديث وضبطه وإتقانه وصحة روايته وعلو مكانته أنه لما قال البخاري: أصح الأسانيد كلها مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما وبنى على ذلك الإمام أبو منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي أن أجل الأسانيد: الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر اعترض عليه الشيخ الإمام العلامة الحافظ علاء الدين مغلطي: بأن أبا حنيفة يروي عن مالك أحاديث فيما ذكره الدار قطني انتهى.

وأجاب عنه البلقيني في محاسن الإصطلاح بقوله: فأما أبو حنيفة فهو وإن روى عن مالك كما ذكره الدار قطني لكن لم تشتهر روايته عنه كاشتهار رواية الشافعي انتهى.

وقال العراقي: رواية أبي حنيفة عن مالك فيما ذكره الدار قطني في غرائب وفي المدبج ليست من روايته عن نافع عن ابن عمر والمسألة مفروضة في ذلك نعم ذكر الخطيب حديثاً كذلك في الرواية عن مالك. وقال شيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني رحمه الله تعالى: أما اعتراضه بأبي حنيفة فلا يحسن لأن أبا حنيفة لم تثبت روايته عن مالك وإنما أوردها الدار قطني ثم الخطيب لروائتين وقعتا لهما عنه بإسنادين فيهما مقال وأيضاً فإن رواية أبي حنيفة عن مالك إنما هي فيما ذكره في المذاكرة ولم يقصد الرواية عنه كالشافعي الذي لازمه مدة طويلة وقرأ عليه الموطأ بنفسه انتهى. نقله السيوطي في تدريب الراوي شرح تقريب النواوي.

فانظر - يا رعاك الله - هؤلاء الحفاظ الأئمة الأعلام لما ذكر الحفاظ مغلطاي الإمام أبا حنيفة في سلسلة أصح الأسانيد عن مالك عن نافع عن ابن عمر لا يرمون أبا حنيفة بسوء الحفظ والضعف في الرواية ولا ينكرون جلالته في الحديث ولا إتقانه في الرواية وإنما ينكرون على مغلطاي إدخاله في هذه السلسلة لعدم اشتهاار روايته عن مالك كاشتهاار رواية الشافعي عنه أو لأنها وقعت في المذاكرة ولم يقصد أبو حنيفة الرواية عنه أو لأن روايته عنه ليست من روايته عن نافع أو لأنه لم تصح روايته عن مالك.

فظهر من هذا إتفاق هؤلاء الحفاظ الجهابذة أئمة النقد الإمام الحفاظ مغلطاي والإمام الحفاظ البلقيني والحافظ العراقي وشيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني والحافظ السيوطي على أن الإمام أبا حنيفة في جلالة قدره واتقانه في الحديث قرين مالك والشافعي رحم الله الجميع.

ولو قال الإمام مغلطاي إن من أصح الأسانيد أبا حنيفة عن نافع عن ابن عمر لكان له وجه ولا ريب إن من أصح الأسانيد أبا حنيفة عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس وهذا الإسناد ذكره الإمام عبد الوهاب الشعراني في ميزانه الكبرى كما ذكر إسناد مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهم.

وقال الحافظ الذهبي في ترجمة عبيدة السلماني من كتابه سير أعلام النبلاء: قال أبو عمرو بن الصلاح: رَوَيْنَا عَنْ عَمْرُو بْنِ عَلِيٍّ الْفَلَّاسِ أَنَّهُ قَالَ: أَصَحُّ الْأَسَانِيدِ ابْنُ سِيرِينَ عَنْ عُبَيْدَةَ عَنْ عَلِيٍّ.

قلت القائل الذهبي: لا تفوق لهذا الإسناد مع قوته على إبراهيم عن علقمة عن عبدالله ولا على الزهري عن سالم عن أبيه ثم إن هذين الإسنادين روي بهما أحاديث جمة في الصحاح وليس كذلك الأول فما في الصحيحين لعبيدة عن علي سوى حديث واحد انتهى.

وقال في ترجمة علقمة بن قيس النخعي الكوفي: قال بعض الحفاظ وأحسن: أصح الأسانيد منصور عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود فعلى هذا أصح ذلك: شعبة وسفيان عن منصور وعنهما يحيى القطان وعبد الرحمن بن مهدي وعنهما علي بن المديني وعنه أبو عبدالله البخاري رحمهم الله انتهى.

وقال في ترجمة وكيع بن الجراح: قلت: أصح إسناد بالعراق وغيرها أحمد بن حنبل عن وكيع عن سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله عن النبي ﷺ وفي المسند بهذا عدة متون.

قال عبدالله بن هاشم: خرج علينا وكيع يوما فقال: أي الإسنادين أحب إليكم الأعمش عن أبي وائل عن عبدالله أو سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله؟ فقلنا: الأعمش فإنه أعلى فقال: بل الثاني فإنه فقيه عن فقيه عن فقيه والآخر شيخ عن شيخ وحديث يتداوله الفقهاء خير من حديث يتداوله الشيوخ انتهى.

وقال في ترجمة عبدالله بن هاشم^(١٣٣): الحاكم حدثنا يحيى بن محمد العنبري حدثنا أحمد بن سلمة حدثنا عبدالله بن هاشم قال لنا وكيع: أي الإسنادين أحب إليكم الأعمش عن أبي وائل عن عبدالله أو سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله؟ فقلنا: الأول فقال: الأعمش شيخ وأبو وائل شيخ وسفيان فقيه ومنصور فقيه وإبراهيم فقيه وعلقمة فقيه وحديث يتداوله الفقهاء خير مما يتداوله الشيوخ.

قلت: بل والأعمش وشيخه لهما فقه ومعرفة وجلالة انتهى.

قلت: فعلى هذا أصح أسانيد العراق وأجلها ما رواه أبو يوسف ومحمد بن الحسن عن الإمام الأعظم أبي حنيفة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم عن علقمة أو الأسود عن عبدالله بن مسعود عن النبي ﷺ فإن هؤلاء كلهم فقهاء نبلاء ولهم معرفة وجلالة بل أبو يوسف ومحمد أفقه وأجل من وكيع وأبو حنيفة أفقه وأجل من سفيان والأعمش وكذلك شيخه حماد أفقه من منصور.

وقال الحافظ ابن حجر في شرح نخبة الفكر في مصطلح الأثر: وقد يقع في أخبار الآحاد المنقسمة إلى مشهور وعزيز وغريب ما يفيد العلم النظري بالقرائن على المختار..... والخبر المحتف بالقرائن أنواع منها ما أخرجه الشيخان في صحيحيهما مما لم يبلغ حد التواتر.... ومنها المشهور إذا كانت له طرق مباينة سالمة من ضعف الرواة والعلل ومنها المسلسل بالأئمة الحفاظ المتقنين حيث لا يكون غريباً كالحديث الذي يرويه أحمد بن حنبل مثلاً ويشاركه فيه غيره عن الشافعي ويشاركه فيه غيره عن مالك بن أنس فإنه يفيد العلم عند سامعه بالاستدلال من جهة جلالة رواته وإن فيهم من الصفات اللائقة الموجبة للقبول ما يقوم مقام العدد الكثير من غيرهم.

ولا يتشكك من له أدنى ممارسة بالعلم وأخبار الناس أن مالكا مثلاً لو شافهه بخبر لعلم أنه صادق فيه فإذا انضاف إليه أيضاً من هو في تلك الدرجة ازداد قوة وبعد عما يخشى عليه من السهو انتهى ملخصاً.

قلت: فعلى هذا ما رواه الإمام الليث بن سعد - ويشاركه فيه غيره - عن الإمام أبي يوسف - ويشاركه فيه غيره - عن الإمام الأعظم أبي حنيفة أو ما رواه الإمام الشافعي كذلك عن الإمام محمد بن الحسن الشيباني عن الإمام الأعظم أبي حنيفة يجري فيه هذا الحكم فإنه أيضاً محتف بالقرائن ومسلسل بالأئمة الحفاظ المتقين.

بل قد يرجح المسلسل بالأئمة على ما في الصحيحين أيضاً قال ابن حجر في شرح النخبة: قد يعرض لمفوق ما يجعله فائقاً كما لو كان الحديث عند مسلم مثلاً وهو مشهور قاصر عن درجة التواتر لكن حفت قرينة صار بها يفيد العلم فإنه يقدم على الحديث الذي يخرج به البخاري إذا كان فرداً مطلقاً وكما لو كان الحديث الذي لم يخرجاه من ترجمة وصفت بكونها أصح الأسانيد كمالك عن نافع عن ابن عمر فإنه يقدم على ما انفرد به أحدهما مثلاً لا سيما إذا كان في إسناده من فيه مقال انتهى.

فعلى هذا ما رواه مالك عن نافع عن ابن عمر يقدم على الحديث الذي لم يخرجاه من ترجمة وصفت بكونها أصح الأسانيد وكذلك ما رواه أبو حنيفة عن نافع عن ابن عمر أو عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس أو عن شيخه حماد عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود. انتهى ملخصاً مستفاداً من كتاب مكانة الإمام أبي حنيفة في الحديث لشيخ مشايخنا محمد عبد الرشيد النعماني رحمه الله.

٤- عبدالله بن عدي صاحب الكامل:

أقول نقل فيه كلام ابن عدي في أبي حنيفة من كتابه الكامل في الضعفاء:

وترجمة أبي حنيفة تقع في المجلد السابع من الكامل من ص٢٤٧٢ إلى ص٢٤٨٠ وقد تقدم الكلام على ابن عدي وكتابه الكامل فلا أعيد الكلام عليه وليت المؤلف قرأ ما كتبه لجنة التحقيق المختصة على الكتاب في ترجمة أبي حنيفة فلقد أجادت اللجنة في الرد على ابن عدي بكلام موجز ومن جملة الرد قولها: وأحسن ما قيل في رد ذلك الناس فيه بين حاسد وجاهل وقال ابن معين: كان ثقة لا يحدث إلا بما يحفظ وقال ابن وهب محمد بن مزاحم: سمعت ابن المبارك يقول: أبو حنيفة أفقه الناس..... الخ كلامهم.

واعلم أن المؤلف ذكر الطعون هنا عن ابن عدي ثم شرع يفرقها في ثانيا الكتاب تكثيراً للباطل والله حسيبه.

٥- عبدالله بن عون بن أرطبان:

١- قال الخطيب رحمه الله ج١٣ ص٤٢٠:

أخبرنا ابن الفضل أخبرنا ابن درستويه حدثنا يعقوب حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد قال: قال ابن عون نبئت أن فيكم صدادين عن سبيل الله قال سليمان بن حرب وأبو حنيفة وأصحابه ممن يصدون عن سبيل الله.

أقول ذكره الخطيب مجلد ١٣ ص٤٠٠ خبر رقم ٢٧.

وفي إسناده ابن درستويه وهو عبدالله بن جعفر بن درستويه الفارسي النحوي أبو محمد صاحب يعقوب الفسوي قال الخطيب: سمعت اللالكائي ذكره فضعه قاله ابن حجر في لسان الميزان وفيه أيضاً وقال الخطيب أيضاً: غفر الله له إنه بلغني أنه قيل له حدث عن عباس الدوري حديثاً ونحن نعطيك درهماً ففعل ولم يكن سمع من عباس شيئاً

وقال الخطيب: هذه الحكاية باطلة لأن أبا محمد بن درستويه كان أرفع قدراً من أن يكذب لأجل العرض الكثير فكيف لأجل الشيء التافه. أنظر ترجمة بن درستويه في لسان الميزان ص ٣٢١ مجلد ١٣ وتاريخ بغداد مجلد ٩ ص ٤٣٤.

وقد حدث ابن درستويه هنا عن يعقوب وروايته خاصة عن الدوري ويعقوب منكراً والبرقاني حينما سئل عن ابن درستويه قال ضعفه لأنه لما روى كتاب التاريخ عن يعقوب بن سفيان أنكروا عليه ذلك وقالوا له إنما حدث يعقوب بهذا الكتاب قديماً فمتى سمعته منه كما نقل ذلك الخطيب نفسه في ترجمة ابن درستويه مجلد ٩.

فرجل هذا حاله أي قيمة لروايته ولكن الملاحظ أن الخطيب أكثر عن هذا الإخباري جد الإكثار والله في خلقه شؤون.

وعلى كل نقول للهاذين الذين لا يعرفون ما ينقلون متى كان أبو حنيفة رضي الله عنه وأصحابه رضي الله عنهم من الصدادين عن سبيل الله؟ أحين ألفوا أحكام الجهاد والسير تاليفاً لم يسبقوا إليه؟ إن كان يريد بسبيل الله المعنى الشرعي المتبادر، وعم صدوا؟ إن كان يريد غير ذلك حتى يصدمه الجواب ويوقظه عن غفوته ولا يرسل الكلام على عواهنه هكذا إلا صاحب هوى.

وعبدالله بن عون بن أرطبان إمام ثقة ثبت كثير الحديث من سادات أهل زمانه عبادة وفضلاً وورعاً ونسكاً وصلابة في السنة وكان عثانياً أنظر ترجمته في تهذيب التهذيب ص ٤٢٤ إلى ص ٤٢٦ مجلد ٤ وقد روى يحيى بن سعيد القطان عن شعبة أنه قال: إن هذا الحديث يصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم متتهون كما في جامع بيان العلم ٢-١٣٠.

فإذا وجد من يعد الحديث يصد عن ذكر الله فلا مانع من أن يوجد من يعد الفقه كذلك نسأل الله الصون فعلى فرض صحة الخبر يكون هذا تفسيره وهذه وجهة نظر قائله ليس إلا.

ب- قال أبو زرعة الدمشقي في تاريخه ج ١ ص ٥٠٥:
حدثني أحمد بن شبيب قال: حدثني الفضل بن موسى قال:
سمعت ابن عون يقول: بلغني أن بالكوفة رجلاً يجيب في العضلات.
أقول في سنده أحمد بن شبيب قال ابن حجر في ترجمته في لسان
الميزان: روى عن محمد بن سلمة عن يزيد بن هارون عن حماد بن سلمة
عن أيوب عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما رفعه «حبُّ علي يأكل
السيئات كما تأكل النار الحطب» قال الخطيب رجاله معروفون بالثقة من
فوق محمد فصاعداً والحديث باطل مركب على هذا الإسناد قلت ومحمد
بن سلمة ستأتي ترجمته وأنه ضعيف والراوي عنه أحمد بن شبيب هذا
مجهول فالآفة من أحدهما ١هـ مجلد ١ ص ٢٩٠.

والفضل بن موسى مع كونه ثقة روى منكرات راجع ترجمته في
تهذيب التهذيب مجلد ٦ ص ٤١٢-٤١٣.

والرجل مبهم قد يكون المراد منه أبو حنيفة وقد يكون غيره.
ولئن كان المراد به إمامنا فما وجه الجرح في مثل هذا اللفظ.
وأي مشكلة في الإجابة على العضلات بل الإجابة على العضلات
دليل الفقه. ولكن المؤلف لا يدري ما ينقل

٦- عبدالله بن المبارك:

قال الخطيب رحمه الله ج ١٣ ص ٢٠٥:

١- أخبرنا الخلال حدثنا عبدالله بن عثمان الصنفار حدثنا محمد بن
مخلد حدثنا العباس بن محمد بن إبراهيم بن شماس قال: سمعت وكيعاً
يقول: سأل ابن المبارك أبا حنيفة عن رفع اليدين في الركوع فقال أبو
حنيفة: يريد أن يطير فيرفع يديه قال وكيع: وكان ابن المبارك رجلاً
عاقلاً فقال ابن المبارك: إن كان طار في الأولى فإنه يطير في الثانية فسكت
أبو حنيفة ولم يقل شيئاً.

أقول نعم هذه الرواية ذكرها الخطيب ج ١٣ ص ٢٠٥
والمؤلف ذكرها هنا ثم أفردا ص ١٤٩ تحت عنوان قصة أبي
حنيفة مع ابن المبارك في رفع اليدين وأوردها من طريق البيهقي وذكر من
رواها ونص رواية البيهقي كما نقلها المؤلف وهي كذلك في السنن
الكبرى له أخبرنا أبو عبد الله الحافظ أنبأنا الحسن بن حليم الصائغ بمرو
حدثنا أبو الموجه أخبرني أبو نصر محمد بن أبي الخطاب السلمي وكان
رجلاً صالحاً قال: أخبرني علي بن يونس حدثنا وكيع قال: صليت في
مسجد الكوفة فإذا أبو حنيفة قائم يصلي وابن المبارك إلى جنبه يصلي فإذا
عبد الله يرفع يديه كلما ركع وكلما رفع وأبو حنيفة لا يرفع فلما فرغوا من
الصلاة قال أبو حنيفة لعبد الله: يا أبا عبد الرحمن رأيتك تكثر رفع اليدين
أردت أن تطير فقال له عبد الله: يا أبا حنيفة قد رأيتك ترفع يديك حين
افتتحت الصلاة أردت أن تطير فسكت أبو حنيفة قال وكيع فما رأيت
جواباً أحضر من جواب عبد الله لأبي حنيفة.

قال المؤلف بعد نقلها وإنما اخترت نقلها من البيهقي على من هو
أعلى سنداً منه لأنه أحسن من ساقها بتمامها مسندةً اهـ.

أقول لا أدري ما وجه الطعن على أبي حنيفة في هذه الرواية.
فإن أبا حنيفة إنما شبه الرفع بالطيران كما شبه النبي ﷺ رفع
الأيادي عند السلام بأذنان خيل شمس ومراد الإمام أن هذا الرفع في
غير موضعه فينبغي تركه كما هو مراده ﷺ.

فما أورده ابن المبارك على الإمام يرد على الحديث أيضاً فإنه يمكن
أن يقال إن كان الرفع عند السلام كأذنان خيل شمس فهو عند الافتتاح
مثلها وإلا فما هو جوابكم في الحديث فهو جوابنا عن قول ابن المبارك
فافهم.

ومسألة رفع اليدين في غير تكبير الافتتاح من مسائل الخلاف وهي
مقررة في محلها.

وابن المبارك هنا خالف قاعدته إذ من قاعدته أنه إذا اتفق شيخاه النعمان وسفيان أخذ بقولهما.

٢- قال الخطيب رحمه الله ج ١٣ ص ٤٣٨:

أخبرني الخلال حدثني عبدالواحد بن علي الفامي حدثنا أبو سالم محمد بن سعيد بن حماد قال: قال أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني قال ابن المبارك ما مجلس ما رأيت ذكر النبي ﷺ قط ولا يصلى عليه إلا مجلس أبي حنيفة وما كنا نأتيه إلا خفياً من سفيان الثوري.

أقول نعم ذكر هذه الرواية الخطيب ج ١٣ ص ٤٣٨ والسند فيه انقطاع لأن أبا داود لم يدرك ابن المبارك وبينهما مفازة ولفظ قال أبو داود صيغة انقطاع وأبو داود ممن يقر بإمامة أبي حنيفة كما تقدم نقله عن ابن عبدالبر والحافظ الذهبي.

بل الثابت عن ابن المبارك برواية أبي بشر الدولابي عن إبراهيم الجوزجاني عن عبدان عن ابن المبارك كان يعجبني مجالسة الثوري كنت إذا شئت رأيته مصلياً وإذا شئت رأيته في الزهد وإذا شئت رأيته في الغامض من الفقه اهـ بدون أن يتعرض لذكر أبي حنيفة هنا أصلاً.

والمؤلف تصرف في الخبر وزاد ما شاء إلى أن جعل مجلس أبي حنيفة مجلساً لا يذكر فيه النبي ﷺ ولا يصلى عليه سبحانه ربي ما هذا إلا إفك مفترئ على ابن المبارك مكشوف النقاب.

حدث ابن أبي العوام عن إبراهيم بن أحمد بن سهل عن القاسم بن غسان عن أبيه عن بشر بن يحيى عن ابن المبارك أنه قال: ما رأيت رجلاً عالماً ولا غير عالم أوفر في مجلسه ولا أحسن سمناً وحلماً من أبي حنيفة ولقد كنا عنده يوماً في المسجد الجامع فما شعرنا إذ وقعت حية من السقف في حجره فما زاد على أن نفص حجره فألقاها وما منا أحد إلا هرب قيل له فأنت يا أبا عبدالرحمن قال: كنت أشدهم هرباً ثم أقبل يصف أبا حنيفة ويصف أخلاقه اهـ.

أفمثله يقول في شيخه ما حكاه الخطيب ونقله المؤلف قاتل الله التعصب.

ثم ذكر المؤلف ستة نقول من كتاب السنة المنسوب زوراً لعبدالله بن أحمد اعرضت عنها لما بيته من كون الكتاب كتاب كفر لا يجوز اعتماده ولا تحل الرواية عنه فتنبه.

ثم نقل عن ابن حبان وابن عدي بسنديهما إلى ابن المبارك يقول: كان أبو حنيفة في الحديث يتيماً وفي رواية ابن عدي بدل في الحديث في الدين.

ورواية ابن عدي هذه محرفة.

وعلى فرض ثبوت الرواية فمراد ابن المبارك قلة عناية أبي حنيفة بإكثار الطرق في رواية الحديث شأن المجتهدين المنصرفين إلى استنباط الأحكام وكان إبراهيم بن سعيد الجوهري يقول: كل حديث لم يكن عندي من مئة وجه فأنا فيه يتيماً. وقد أطل العلامة الكوثري في بيان أن أبا حنيفة لم يكن قليل الحديث وإن ما عنده من أحاديث الأحكام المروية في المسانيد من غير تكرير للمتن ولا سرد للطرق مقدار عظيم لا يستقله من يعلم ما عند مالك والشافعي من حديث الأحكام فراجع من تأنيب الخطيب.

وقال الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء في ترجمة أبي حنيفة: أن الإمام أبا حنيفة طلب الحديث وأكثر منه في سنة مئة وبعدها ١٠٠ هـ فهذه شهادة الحافظ الذهبي له بالإكثار من الحديث في سنة مئة وبعدها ثم عاش أبو حنيفة إلى سنة ١٥٠ هـ فهل يكون نقص علمه وحفظه من الحديث أم زاد والله في خلقه شئون.

وأزيد فأقول: هكذا نقل المؤلف هذا الكلام عن ابن حبان وابن عدي جرحاً مع أن الحافظ ابن عبد البر ذكر كلام ابن المبارك في باب الشاء على أبي حنيفة وأول كلام ابن المبارك فيه ص ٢٠٤ «كان أبو حنيفة

قديماً أدرك الشعبي والنخعي وغيرهما من الأكابر وكان بصيراً بالرأي يسلم له فيه ولكنه كان يتيماً في الحديث»^١هـ نقلاً عن الانتقاء وعرفت معنى كونه يتيماً في الحديث أي من حيث إكثار الطرق وعرفت كلام إبراهيم بن سعد فتأمل كيف ينقل المتعصبون الشناء إلى الجرح.

٣- قال الخطيب ج ١٣ ص ٢٤٢:

أخبرني الحسن بن أبي طالب أخبرني أحمد بن محمد بن يوسف حدثنا محمد بن جعفر المطيري حدثنا عيسى بن عبدالله الطيالسي حدثنا الحميدي قال: سمعت ابن المبارك يقول: صليت وراء أبي حنيفة صلاة وفي نفسي منها شيء قال: وسمعت ابن المبارك يقول كتبت عن أبي حنيفة أربعمائة حديث إذا رجعت إلى العراق إن شاء الله محوتها.

أقول نعم هي في تاريخ الخطيب ج ١٣ ص ٢٤٢

وفي سنده أحمد بن محمد بن يوسف بن محمد بن درست البزاز تكلم محمد ابن أبي الفوارس في روايته عن المطيري وطعن فيه وقال الأزهري ابن درست ضعيف رأيت كتبه كلها طرية قيل إنه يكتب الأجزاء ويتربها ليظن أنها عتق والكلام فيه طويل نقله الخطيب نفسه في تاريخه في ترجمته فراجعه.

ورواية الحميدي عن ابن المبارك غير معروفة، ويا له من مسكين ابن المبارك هذا كم ظلمه الأفاكون فقوّلوه ما لم يقل.

ولكن نقول هؤلاء من المعلوم لدى صغار الطلبة علماً باتاً أن ابن المبارك لم يزل على موالاته أبي حنيفة وإجلاله إلى أن مات.

روى ابن عبد البر في الانتقاء بإسناده الصحيح المتصل إلى إسماعيل بن داود يقول: كان ابن المبارك يذكر عن أبي حنيفة كل خير ويزكيه ويقرظه ويشني عليه وكان أبو إسحاق الفزاري يكره أبا حنيفة وكانوا إذا اجتمعوا لم يجترئ أبو إسحاق أن يذكر أبا حنيفة بحضرة ابن المبارك بشيء^٢.

وروى كذلك ابن عبد البر بإسناده إلى عبدان قال: سمعت ابن المبارك وقد طعن رجل في مجلسه على أبي حنيفة فقال له: اسكت والله لو رأيت أبا حنيفة لرأيت عقلاً ونبلاً.

أقول: والروايات عن ابن المبارك في ثناءه على شيخه كثيرة جداً. ثم ذكر المؤلف خبراً آخر عن الخطيب.

فيه عبدالله بن أبي داود وقد عرفت حاله وفيه الحسن بن الربيع الذي قال فيه ابن معين لو كان يتقي الله لم يكن يحدث بالمغازي ما كان يحسن يقرؤها.

وأزيد المؤلف هنا أن ابن أبي العوام رحمه الله روى بسنده إلى ابن المبارك قال: إذا سمعتهم يذكرون أبا حنيفة بسوء ساءني ذلك وأخاف عليهم المقت من الله عز وجل اهـ. ثم ذكر عن الخطيب أيضاً:

أخبرنا محمد بن عبدالله الحنائي أخبرنا محمد بن عبدالله الشافعي حدثنا محمد بن إسماعيل السلمي حدثنا أبو توبة الربيع بن نافع حدثنا عبدالله بن المبارك قال من نظر في كتاب الحيل لأبي حنيفة أحل ما حرم الله وحرم ما أحل الله.

أقول ذكره الخطيب ج ١٣

وفي سنده محمد بن إسماعيل السلمي قال ابن أبي حاتم تكلموا فيه. وأما نسبة الكتاب إلى أبي حنيفة فباطل قطعاً فمن نسبته إليه نسبته كذباً وزوراً وكم نسبوا إلى رسول الله ما هو برئ منه فضلاً عن عالم من علماء الأمة المحمدية.

وقد ذكر الحافظ الذهبي رحمه الله في جزئه في ترجمة الإمام محمد بن الحسن الشيباني تبرؤه من كتاب الحيل ونفيه أن يكون ذلك من كتب الأصحاب فعلى من يدعي نسبة كتاب الحيل إلى أبي حنيفة أن يذكر نص الكتاب مع أسانيده الصحيحة بطريق أصحابه وأصحاب أصحابه وهم

حملة فقهه وإلا يكون بهاتاً ظاهر البهت.
قال العلامة السرخسي في المبسوط: قال أبو سليمان الجوزجاني من
قال إن محمداً رحمه الله صنف كتاباً سَمَّاه الحيل فلا تصدقه وما في أيدي
الناس فإنما جمعه وراقو بغداد ١هـ.

قال العلامة الكوثري: وقد حاول بعض الكذابين رواية كتاب في
الحيل عن أبي حنيفة في زمن متأخر بسند مركب فافتضح وهو أبو الطيب
محمد بن الحسين بن حميد بن الربيع الكذاب ابن الكذاب حيث زعم بعد
سنة ثلاثمائة أنه كان سمع كتاب الحيل سنة ٢٥٨..... إلخ كلامه.

ومحمد بن الحسين هذا كذاب ابن كذاب قاله مطين وأقره ابن عقدة
وأقر ابن عدي والحاكم ابن عقدة في ذلك. فأبي فضيحة أكبر من عزو
كتاب الحيل إلى أبي حنيفة الذي ملأ أصحابه ما بين الخافقين برواية
الكذاب ابن الكذاب والله في خلقه شئون.

٧- ابن أبي شيبة:

عبدالله بن محمد بن أبي شيبة إبراهيم بن عثمان الواسطي الأصل...
إلخ كلامه.

أقول نقل المؤلف في هذا الموضع الباب الذي وضعه ابن أبي شيبة
في مصنفه في الرد على أبي حنيفة ثم قام بتخريجها وأخذ منه هذا الفصل
ما يزيد على مائة وأربعين صفحة.

وما أدري ما وجه الجرح فالعلماء مازال بعضهم يناقش بعضاً في
مسائل الفروع وعلى كل سيأتي الكلام على هذا الفصل الذي عقده ابن
أبي شيبة في مصنفه للرد على أبي حنيفة بما له وما عليه في القسم الثالث
من الكتاب فانظره هناك.

٨- عبدالله بن نمير الهمداني:

١- قال العقيلي رحمه الله في الضعفاء ج ٤ ص ٢٨٣:

حدثنا محمد بن أيوب قال حدثنا محمد بن عبدالله بن نمير قال: سمعت أبي يقول: أدركت الناس ما يكتبون الحديث عن أبي حنيفة فكيف الرأي.

٢- قال الخطيب ج ١٣ / ٤٤٤: وأخبرنا البرمكي أخبرنا محمد بن عبدالله بن خلف حدثنا عمر بن محمد الجوهرى حدثنا أبو بكر الأثرم حدثنا يحيى بن محمد بن صاعد حدثنا ابن نمير قال: أدركت الناس وما يكتبون الحديث عن أبي حنيفة فكيف الرأي اهـ.

أقول الأول ذكره العقيلي في الضعفاء جزء ٤ ص ٢٨٣ والثاني ذكره الخطيب في تاريخه جزء ١٣ ص ٤١٧ خبر رقم ١١٨

وهذا من محض الكذب على ابن نمير فابن نمير نفسه من الراوين عن أبي حنيفة رضي الله عنه والمثنى عليه حتى أن ابن أبي شيبة مع انحرافه عن أبي حنيفة يروي في مصنفه عن ابن نمير عن أبي حنيفة حديثاً في اللعان ورأياً فيه والسند كالجبل فثبت من هذا أن ابن نمير كتب حديث إمامنا وروى رأيه ولو فرضنا صحة ما نقله العقيلي والخطيب عن ابن نمير فماذا على أبي حنيفة لو ترك مثل ابن نمير حديثه ورأيه؟ وكفى إمامنا الذين تلقوا منه الفقه والحديث وقد ملؤوا ما بين الخافقين علماً حتى أن ابن حجر المكي يقر في {الخيرات الحسان} بأنه لم يتفق لأحد من الأئمة ما اتفق لأبي حنيفة من كثرة الأصحاب وانتشار العلم في الآفاق وبمطالعة تهذيب الكمال للحافظ المزي تعرف من هم أصحاب الإمام الذين رووا عنه وقارن بين أولئك الجبال وبين هذا القائل لينجلي لك الفرق.

ومما ينبغي علمه أنه يوجد بين الرواة من لا حظ له من الفقه ولا تمييز عنده بين الرأي المذموم والرأي الممدوح فيزهد في رواية الرأي ورواية أحاديث أهل الرأي الفقهاء مطلقاً فلا رغبة هؤلاء في رأيهم وحديثهم تزيدهم شيئاً ولا زهدهم في هذا ولا ذاك ينقصهم شيئاً فافهم والله أعلم.

٩- أبو عبد الرحمن عبد الله بن يزيد المقرئ:

١- قال ابن أبي حاتم رحمه الله في الجرح والتعديل:
حدثنا إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني كتب إلى عبد الرحمن المقرئ قال كان أبو حنيفة يحدثنا فإذا فرغ من الحديث قال هذا الذي سمعتم كله ربح وباطل.

أقول ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل مجلد ٨ ص ٤٥٠
وفي إسناده إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني حروري المذهب كان يتعدى طوره كما قال ابن حبان.
قال ابن عدي: كان شديد الميل إلى مذهب أهل دمشق في الميل على علي رضي الله عنهم.

وقال الدار قطني بعد أن ذكر توثيقه: لكن فيه انحراف عن علي راجع التهذيب لابن حجر مجلد ١ ص ١٩٩ فالرجل ناصبي لا يقبل قوله في أهل الكوفة.

وهذا الكلام لا يصدر من عاقل أصلاً وعقل أبي حنيفة بشهادة خصومه كان يوزن مع عقول أهل طبقتهم فيزنها.
وأبو عبد الرحمن عبد الله بن يزيد المقرئ أحد تلاميذ أبي حنيفة الذين لازموا وسمعوا منه ورووا عنه بل عبد الله بن يزيد هذا من الأكثرين جداً عن أبي حنيفة.

قال الحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ جزء ١ ص ٣٦٧: المحدث شيخ الإسلام أبو عبد الرحمن عبد الله بن يزيد العمري العدوي مولاهم

المكي ولد في حدود سنة عشرين ومائة وسمع من ابن عون وأبي حنيفة..... وعني بهذا الشأن وعمّر دهرًا وحديثه في الكتب كلها روى عنه البخاري وأحمد..... الخ وثقه النسائي وغيره.....
وحديثه عال في القطيعيات ثم في البخاري وقد مر له في ترجمة أبي حنيفة رحمه الله ا.هـ.

أقول: روايته عن أبي حنيفة المشار إليها هي ما ذكره الحافظ الذهبي رحمه الله في ترجمة الإمام الأعظم من تذكرة الحفاظ ص ١٦٩ بقوله:
أخبرنا ابن قدامة أخبرنا ابن طبرزد حدثنا أبو غالب بن البناء أنبأنا أبو محمد الجوهري حدثنا أبو بكر القطيعي أنبأنا بشر بن موسى أنبأنا أبو عبد الرحمن المقرئ عن أبي حنيفة عن عطاء عن جابر أنه رآه يصلي في قميص خفيف ليس عليه إزار ولا رداء قال ولا أظنه صلى فيه إلا ليرينا أنه لا بأس بالصلاة في الثوب الواحد ا.هـ وذكر الحافظ المزي في تهذيب الكمال عبد الله بن يزيد المقرئ من الرواة عن الإمام ونقله السيوطي في تبليص الصحيفة وذكره في جامع المسانيد.

فإذا كانت ملازمة ابن المقرئ للإمام الأعظم على هذا النحو فلا يتصور أن يلزم أبو عبد الرحمن عبد الله بن يزيد المقرئ أبا حنيفة ويسمع منه بعد أن سمع منه مثل هذا الكلام.
ولعل الواضع لم يدبر وضع هذه الأسطورة ليفضحه الله على ملاء الأَشهاد.

ب- قال الخطيب رحمه الله ج ١٣ ص ٤٢٥: أخبرني ابن الفضل أخبرنا دعلج بن أحمد أخبرنا أحمد بن علي الأبار حدثني محمد بن غيلان حدثنا المقرئ قال: سمعت أبا حنيفة يقول: عامة ما أحدثكم به خطأ.
أقول ذكره الخطيب ج ١٣ ص ٤٠٣ خبر رقم ٤٦:

في سنده دعلج وكان يدخل عليه أمثال أبي الحسين العطار وعلي بن الحسين الرصافي وفيه أيضاً الأبار صنيع دعلج قاله الكوثري رحمه الله في التأنيب ص ١٧٤ .

وقد تقدم بطلان هذه الأسطورة وابن المقرئ من المكثرين الرواية عن أبي حنيفة كما تقدم.

وقد ساق هذا الخبر ابن عدي في كامله والخطيب في تاريخه بإسناد آخر فيه عبدالله بن محمد البغوي الذي يقول فيه ابن عدي نفسه في كامله إن مشايخ بغداد كانوا مجمعين على تضعيفه والله في خلقه شئون ومن العجيب تصحيح المؤلف هذا الإسناد ولا عجب فكذا تكون الأسانيد الصحيحة عند دعاة الفتنة.

أما ما ذكره من رواية عن ابن عدي مفادها نسبة أبي حنيفة للإرجاء بإسناد فيه ابن عبدك وهو يحيى بن عبد الأعظم القزويني صاحب غرائب كما في الثقات لابن حبان وانظر ترجمته في لسان الميزان ص ٣٤٧ مجلد ٦. فسيأتي جوابه ورده

١٠- أبو الفرج عبدالرحمن بن علي الشهير بابن الجوزي:

قال ابن الجوزي رحمه الله في كتابه «الضعفاء والمتروكون» النعمان بن ثابت أبو حنيفة:

قال سفيان الثوري: ليس بثقة. وقال يحيى بن معين: لا يكتب حديثه وقال مرة أخرى: هو أنبل من أن يكذب. وقال النسائي: ليس بالقوي في الحديث وهو كثير الغلط والخطأ على قلة روايته وقال النضر بن شميل: هو متروك الحديث وقال ابن عدي عامة ما يرويه غلط وتصحيف وله أحاديث صالحة وليس من أهل الحديث أ.هـ

ولست أقصد الاستدلال بأقوال هؤلاء الأئمة الذين ذكرهم فأني لا أقبل الآثار إلا مسندة بالسند الصحيح ولكنني أقصد إثبات أن ابن الجوزي ممن يرى تضعيف أبي حنيفة إذ ذكر هذا الكلام مقرأ له أ.هـ

أقول وقد عجب سبط ابن الجوزي من صنع جده هذا في أبي حنيفة فقال في مرآة الزمان: وليس العجب من الخطيب فإنه طعن في جماعة من العلماء وإنما العجب من الجد كيف سلك أسلوبه وجاء بما هو أعظم انتهى نقلا عن الرفع والتكميل ص ٧٨.

وقال التهانوي في قواعد علوم الحديث: واتباع ابن الجوزي للخطيب عجيب فقد نقل السروجي عن ابن الجوزي أنه قال والخطيب لا ينبغي أن يقبل جرحه ولا تعديله لأن قوله ونقله يدل على قلة دين كذا قال العيني في البناية انتهى ص ١٩٥ قواعد في علوم الحديث.

أقول قد كذب المؤلف في قوله أنه لا يقبل الآثار إلا مسندة بالسند الصحيح لأنه قد قبل رواية الأفاكين وأخرج رواية الكذابين في مؤلفه لأنها تنطوي على الطعن والنيل من إمام الأئمة وسراج الأمة وهذه النقول لا تفيد شيئا فالثابت عن سفيان خلاف هذا كما سيأتي ولو فرضنا ثبوته فهو من كلام الأقران في بعضهم وقد تقدم أنه غير مقبول.

وتقدم الكلام على كلام ابن معين فارجع إليه وقول النسائي هذا رجع عنه كما سيأتي وكلام ابن عدي تقدم الكلام فيه وكلام النضر لم يصح سنده كما يأتي وكتاب الضعفاء لابن الجوزي لا يعتمد على النقل منه في الجرح لأنه يورد الجرح ويسكت عن التعديل وكم من ثقات أثبات فيه فقد أورد ابن الجوزي في كتابه هذا على سبيل المثال لا الحصر أبان بن يزيد العطار وهو من رجال البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وأبي داود انظر ترجمته في هدي الساري ص ٤٠٧ وميزان الاعتدال للذهبي ترجمة ٢٠ ص ٩ مجلد ١ وقد قال الذهبي فيه هناك حجة ثبت ناهيك بأن أحمد بن حنبل ذكره فقال كان ثبتاً في كل المشايخ وقال ابن معين والنسائي ثقة ثم قال الحافظ الذهبي هناك وقد أورده أيضاً العلامة أبو الفرج ابن الجوزي في الضعفاء ولم يذكر فيه أقوال من وثقه وهذا من عيوب كتابه يسرد الجرح ويسكت عن التوثيق ١٠هـ.

وقال الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب مجلد ١ ص ١٢٥ في ترجمة أبان هذا وقد ذكره ابن الجوزي في الضعفاء وحكى من طريق الكديمي عن ابن المديني عن القطان قال: أنا لا أروي عنه ولم يذكر من وثقه وهذا من عيوب كتابه يذكر من طعن الراوي ولا يذكر من وثقه والكديمي ليس بمعتمد وقد أسلفنا قول ابن معين أن القطان كان يروي عنه فهو المعتمد والله أعلم. هـ.

وابن الجوزي وإن كان من أهل التنزيه رحمه الله إلا أنه وقعت له أوهام وغلطات قال الحافظ سيف الدين بن المجد وهو من الحفاظ المتيقظين الأذكياء في ابن الجوزي هو كثير الوهم جداً انظر بيان ذلك في سير أعلام النبلاء مجلد ٢١ ص ٣٨٢ وابن الجوزي رحمه الله لم يرحل في الحديث لكنه عنده مسند الإمام أحمد والطبقات لابن سعد وتاريخ بغداد وأشياء عالية والصحيحان والسنن الأربعة والحلية وعدة تواليف وأجزاء يخرج منها كما في سير أعلام النبلاء ص ٣٦٦ مجلد ٢١.

وقد تعجب من صنيعه هذا سبطه ورد عليه فجراه الله خيراً وغفر الله لابن الجوزي ولا عبرة بما في كتاب الضعفاء له في جرح الرجال عند الحفاظ لما تقدم من أنه يسرد الجرح ويسكت عن التعديل فافهم. ولو أن المؤلف نظر في كتاب المنتظم لابن الجوزي لوجده يقول هناك لا يختلف الناس في فهم أبي حنيفة رحمه الله وفقهه كان سفيان الثوري وابن المبارك يقولان أبو حنيفة أفقه الناس وقيل لمالك هل رأيت أبا حنيفة قال رأيت رجلاً لو كلمك في هذه السارية أن يجعلها ذهباً لقام بحجته، وقال الشافعي الناس عيال في الفقه على أبي حنيفة. هـ. ولكن هذا لا يعجب المؤلف لهوى في نفسه والله المستعان.

١١ - أبو عمر وعبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي:

أقول الأوزاعي إمام ثقة جليل القدر رفيع المنزلة ولم تكن له معرفة بأبي حنيفة رضي الله عنه إلا ما يبلغه عن خصوم أبي حنيفة عن أبي حنيفة أنه يرى الخروج على الإمام بالسيف فلما عرف حقيقة الإمام الأعظم شهد بعلمه واستغفر الله مما وقع فيه يدل على هذا ما أخرجه الخطيب البغدادي في تاريخه ج ١٣ ص ٣٣٨ قال: أخبرني أبو بشر الوكيل وأبو الفتح الضبي قالا حدثنا عمر بن أحمد الواعظ حدثنا أحمد بن محمد بن عصمة الخراساني حدثنا أحمد بن بسطام حدثنا الفضل بن عبد الجبار قال سمعت أبا عثمان حمدون بن أبي الطوسي يقول سمعت عبد الله بن المبارك يقول قدمت الشام على الأوزاعي فرأيت به بيروت فقال لي يا خراساني من هذا المبتدع الذي خرج بالكوفة يكنى أبا حنيفة؟ فرجعت إلى بيتي فأقبلت على كتب أبي حنيفة فأخرجت منها مسائل من جياذ المسائل وبقيت في ذلك ثلاثة أيام فجئت يوم الثالث وهو مؤذن مسجدهم وإمامهم والكتاب في يدي فقال أي شيء هذا الكتاب؟ فناولته فنظر في مسألة منها وقعت عليها قال النعمان فما زال قائماً بعد ما أذن حتى قرأ صدرًا من الكتاب حتى أتى عليها ثم وضع الكتاب في كفه ثم أقام وصلى ثم أخرج الكتاب حتى أتى عليها فقال لي يا خراساني من النعمان ابن ثابت هذا؟ قلت شيخ لقيته بالعراق فقال هذا نبيل من المشايخ اذهب فاستكثر منه قلت هذا أبو حنيفة الذي نهيت عنه أ.هـ.

وذكر هذه القصة العلامة ابن حجر في الخيرات الحسان ص ٦٨ وفيها زيادة هي ثم لما اجتمع الأوزاعي بأبي حنيفة بمكة المكرمة جراه في تلك المسائل فكشفها أبو حنيفة له بأكثر ما كتبها ابن المبارك عنه فلما افترقا قال الأوزاعي لابن المبارك غبطت الرجل بكثرة علمه ووفور عقله وأستغفر الله تعالى لقد كنت في غلط ظاهر الزم الرجل فإنه بخلاف ما بلغني عنه أ.هـ.

وبعد هذا البيان الظاهر لذي عينين أقول نقل المؤلف عن الأوزاعي عشرة نقول كلها تطعن في أبي حنيفة رضي الله عنه الأول منقول من كتاب السنة المنسوب لعبدالله بن أحمد وفيه قول الأوزاعي ما ولد في الإسلام أشأم عليهم من أبي حنيفة وأنت تعلم حال الكتاب المنقول منه وهذا كاف في رد هذه الرواية ثم انظر إلى هذه الألفاظ التي يستعملونها وهي مخالفة للشريعة الغراء فالشؤم موضوع في الإسلام بالأحاديث الصحيحة كقوله ﷺ: (لا طيرة ولا هامة ولا صفر) وقوله ﷺ (إن يكن الشؤم ففي ثلاث المرأة والبيت والفرس) وإني لأستبعد جداً صدور مثل هذا الكلام من إمام كالأوزاعي ويعجبني جداً قول العلامة ظفر العثماني رحمه الله في رسالته إنجاء الوطن معلقاً على ما رواه البخاري في تاريخه الصغير قال حدثنا نعيم بن حماد قال حدثنا الفزاري قال كنت عند سفيان فنعى النعمان فقال الحمد لله كان ينقض الإسلام عروة عروة ما ولد في الإسلام أشأم منه قال العثماني معلقاً ما نصه: كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذبا فوالله لم يولد في الإسلام بعد النبي ﷺ وأصحابه أيمن وأسعد من النعمان أبي حنيفة ودليل ذلك ما هو مشاهد من اندراس مذاهب الطاعنين عليه وانتشار مذهب أبي حنيفة وهذه الرواية لا أتهم فيها البخاري فإنه حدث كما سمع ولكني أتهم شيخه نعيم بن حماد فإنه وإن كان حافظاً للأحاديث وثقه بعضهم ولكن قال الحافظ أبو بشر الدولابي نعيم يروي عن ابن المبارك قال النسائي ضعيف وقال غيره كان يضع الحديث في تقوية السنة وحكايات مزورة في ثلب أبي حنيفة كلها كذب كذا في تهذيب التهذيب ١هـ.

أقول وسفيان الثوري ممن أثنى كثيراً على أبي حنيفة وحاشاه من مثل هذه الألفاظ المخالفة للشريعة ومثل الثوري والأوزاعي أرفع من مجاوزة الحد مع الموافق والمخالف والخصومة عند الجبال إن وجدت لا

تبلغ هذا الحد من الفجور والتقول بما يخالف الشريعة وهم أحرص الناس على صيانة اللسان وحفظ الأعراض.

ثم ساق حكايات وطعون صدرت من الأوزاعي في أبي حنيفة بعضها منقول من كتاب السنة المنسوب لعبدالله بن أحمد وقد عرفت قيمة الكتاب.

وبعضها عن تاريخ أبي زرعة من نقاش ابن المبارك مع الأوزاعي وقد عرفت رجوع الأوزاعي إلى الحق وبعضها عن تاريخ الفسوي وفيه اتهام الإمام الأعظم بتجويز الخروج على الأئمة وسيأتي تفصيل مذهب أبي حنيفة في هذه المسألة إن شاء الله تعالى.

وبعضها عن تاريخ الخطيب وأسانيدها لا تخلو من ضعف وختم بقول الأوزاعي عند موت أبي حنيفة الحمد لله إن كان لينقض الإسلام عروة عروة بسند فيه علي بن الحسن الحلواني الذي قال فيه الخطيب نفسه في تاريخ بغداد في ترجمة عبدالله بن أحمد بن حنبل سألت أبي عنه فقال ما أعرفه بطلب الحديث ولم يحمده ثم قال بلغني عنه أشياء كرهها وأهل الحديث عنه غير راضين انظر تاريخ بغداد ترجمة ٣٨٨٤ والله في خلقه شؤون والله المستعان.

١٢ - عبدالرحمن بن مهدي:

أقول عبدالرحمن بن مهدي إمام كبير من أئمة أهل السنة رحمه الله ورضي الله عنه وأرضاه نقل عنه المؤلف خمسة نقول في الطعن في أبي حنيفة رضي الله عنه وهذه الطعون الخمسة تصب في مصب واحد هي أن بين الإمام الأعظم وبين الحق حجاب.

وأسانيد هذه الرواية لا تخلو من كلام ففي بعض أسانيد محمد بن بشار العبدي الذي قال فيه الخطيب نفسه رمي بسرقة الحديث ونقل له ابن المديني حديثاً من روايته وقال هذا كذاب واستقر عمل المتأخرين على الانتقاء من حديثه.

وفي بعض أسانيدھا ابن درستويه عبدالله بن جعفر الذي حكى الخطيب نفسه عن البرقاني تضعيفه ورد هذا التضعيف بدعوى لا مستند لها.

وقد علق الكوثري رحمه الله على رواية محمد بن بشار العبدی قال قلما كان عبدالرحمن بن مهدي يذكر أبا حنيفة إلا قال كان بينه وبين الحق حجاب بما نصه.

أقول إن كان يريد بالحق الحق سبحانه وتعالى فمن ذا الذي ليس بينه وبين الله حجاب وإن كان يريد به الصواب في المسائل فليس له مسألة في المعتقد إلا واعتقاد خلافها ضلال وأما الفروع فقد أصل هو وأصحابه الأصول وفرعوا الفروع بأدلتها قبل أن يعنى بذلك باقي الأئمة المتبوعين وهم موافقون له في ثلاثة أرباع الفقه كما يظهر من مدارس مواطن اتفاق الأئمة ومواضع اختلافهم في كتب الخلاف والنزاع في الربع الباقي مستمر.

فالقول بأن بينه وبين الصواب من مسائل الفروع حجاباً مطلقاً يكون مجازفة تسقط بنفسها بدون حاجة إلى من يسقطها وإن أراد البعض السير فلفظه بعيد عن إفادة ذلك فليستبدل لفظاً بلفظ مع التصريح بتلك المسائل اليسيرة التي يزعم أن أبا حنيفة أخطأ فيها ليتمكن التحدث عنها

هـ. وهذا هو ميزان العدل والإنصاف.

١٣- إبراهيم بن إسحاق الحربي رحمه الله:

قال الخطيب رحمه الله ج ١٣ ص ٣٣٢: أخبرنا العتيقي حدثنا محمد بن العباس حدثنا أبو أيوب سليمان بن إسحاق الجلاب قال سمعت إبراهيم الحربي يقول كان أبو حنيفة طلب النحو في أول أمره فذهب يقيس فلم يجئ وأراد أن يكون فيه أستاذاً فقال قلب وقلوب وكلب وكلوب فقل له كلب وكلاب فتركه ووقع في الفقه فكان يقيس ولم يكن

له علم بالنحو فسأله رجل بمكة فقال له: رجل شج رجلاً بحجر فقال هذا خطأ ليس عليه شيء لو أنه حتى يرميه بأبا قبيس لم يكن عليه شيء. أقول قال العلامة الكوثري رحمه الله في التآنيب ص ٥٤ معلقاً عليه بما نصه:

إبراهيم بن إسحاق الحربي توفي سنة ٢٨٥ هـ فبينه وبين التمكن من الإخبار عن نشأة أبي حنيفة مفازة فيكون الخبر مقطوعاً والخبر المقطوع مردود عندهم.

ثم محمد بن العباس في سنده هو ابن حيويه الخزاز^(١٣٤) وقد ذكر الخطيب في ترجمته عن الأزهري في ٣: ١٢٢: كان فيه تسامح ربما أراد أن يقرأ شيئاً ولا يقرب أصله منه فيقرؤه من كتاب أبي الحسن بن الرزاز لثقته بذلك الكتاب وإن لم يكن فيه سماعه.

لكن كيف يكون ثقة من يحدث بما ليس عليه سماعه؟ ولعل الكتاب زيد فيه شيء أو نقص منه شيء أو بدل أو غير ومثله يكون مردود التحديث عندهم على أن أبا الحسن ابن الرزاز^(١٣٥) الذي كان يثق بكتابه هو علي بن أحمد المعروف بابن طيب الرزاز وهو مُعَمَّر متأخر الوفاة عن الخزاز.

وقد نص الخطيب في ١١: ٣٣١: على أن ابناً له كان أدخل في أصوله تسميعات طرية فماذا تكون قيمة تحديث من يثق بها فيحدث من تلك الأصول؟ وكم بين أهل العلم من كان يأبى الرواية من أصله إذا غاب عنه ليلة فضلاً عن أن يروي من غير أصله ومبلغ حرصهم على

(١٣٤) المتوفى سنة ٣٨٢ انظر ترجمته في تاريخ بغداد ج ٣ ص ١٢١١٢٢

خ.

(١٣٥) المتوفى سنة ٤١٩ انظر ترجمته في تاريخ بغداد ج ١١ ص ٣٣٠٣٣١

خ.

أصولهم مدون في «كفاية الخطيب» نفسه وكان إسقاط المتساهل في ذلك موطن اتفاق بينهم وهذا من جهة السند.

وأما من جهة المتن ففي الخبر عزو خلاف ما تواتر عن أبي حنيفة إليه لأن القتل بالمثل مثل عمود الفسطاط كما ورد في الحديث شبه عمد عنده يوجب الكفارة على القاتل والدية المغلظة على عاقلته وكذا القتل بحجر غير محدد الطرف كالمرورة.

والخطيب يجعل الكلام في الشج ويعزو إلى أبي حنيفة أن القتل بالمثل خطأ عنده ومذهبه المتواتر عنه أنه شبه عمد لا خطأ بل خطأ عمد وهو شبه العمد.

ويعزو إليه أيضاً: أنه لا شيء على القاتل بالمثل ومذهبه أن عليه الكفارة وعلى عاقلته الدية المغلظة.

ويعزو إليه أيضاً أن كلامه في القتل بالحجر مطلقاً من غير فرق بين أن يكون محدد الطرف أو غير محدد ومذهبه الفرق بين الحجر المحدد الطرف الذي يكون من شأنه القتل وبين غيره.

ثم السائل لم يكن سؤاله في الحجاز بل كان بالعراق وكذلك لم يكن السائل منكوراً ولا حجازياً بل كان عراقياً معروفاً وهو الإمام أبو عمرو ابن العلاء البصري على ما في أقدم المصادر لهذا الخبر.

وكان السؤال عن القتل بالمثل المعروف بين الفقهاء لا عن القتل بالحجر مطلقاً وكل ذلك ليس مما يخفى على مثل إبراهيم الحربي على إمامته في الفقه والحديث فالحمل على من دونه قطعاً.

وكلمة «لو أنه حتى يرميه» لمرها في غير كتاب الخطيب وقد انفرد بها ولا أدري من أي لغة هي أعبرانية أم سريانية؟

وما وقع في «البيان والتبيين» للجاحظ «والعقد الفريد» لابن عبدربه وغيرهما من كتب الأدب من صيغة السؤال والجواب ليس فيها مثل هذا التخليط بل كل ما ينسب إلى أبي حنيفة من أنه قال: «لا ولو

رماه بأبا قيس» لم يرد في كتاب مطلقاً بسند يعول على مثله وكتب الأدب على طريقة غير طريقة التحري.

وأول كتاب رأينا الحكاية فيه هو كتاب الجاحظ البصري ولعله سمعها من بعض أصحاب أبي عمرو بن العلاء البصري وصيغته غير صيغة الآخرين فطار الخصوم فرحاً بتلك الكلمة ليتخذوها دليلاً على ضعف أبي حنيفة في اللغة مع أن تلك الكلمة لا يمكن عدها لحناً على فرض صدورها من أبي حنيفة ومن المعروف في شواهد العربية قول الشاعر العربي:

إن أباه وأبا أباه قد بلغا في المجد غايتها

واستعمال الأب بالألف في الأحوال كلها عند إضافته إلى غير ضمير المتكلم لغة عدة قبائل من العرب مثل حنين بن نزار وقيس بن عيلان وبنو الحارث بن كعب وهو لغة الكوفيين وأبو حنيفة كوفي بل هذه لغة ابن مسعود حيث قال: «أنت أبا جهل» كما في صحيح البخاري. وقد نسب الكسائي هذه اللغة إلى بلحارث وزبيد وخثعم وهمدان ونسبها أبو الخطاب لكنانة ونسبها بعضهم لبلعنبر ولبلجهم وبطون من ربيعة.

ومحاولة إنكار ذلك بعد أن نقل هذه اللغة أمثال الكسائي وأبي زيد وأبي الخطاب وأبي الحسن الأخفش من أئمة العربية تكون مردودة حتماً راجع الشواهد الكبرى للبدر العيني فما يوافق عدة لغات من لغات قبائل العرب هكذا لا يعده لحناً إلا من يجهل غير مختصرات كتب النحو!

ثم المراد بأبي قبيس هنا ليس الجبل المطل على مكة وقد روى مسعود بن شيبه في كتاب «التعليم» عن ابن الجهم عن الفراء عن القاسم بن معن أن أبا قبيس اسم خشبة يعلق عليها اللحم قال أبو سعيد السيرافي فذلك الذي عناه به أبو حنيفة اهـ.

فيكون أبو قبيس من قبيل عمود الفسطاط والمسطح ولعل وجه تسمية مثل تلك الخشبة بأبي قبيس من جهة أنها من نوع الأعواد الخشبية التي من شأنها أن تحرق في النار لأجل الاصطلاء.

وليس في أصل الخبر ذكر مكة وإنما زادها من زادها ليوهم أن المراد بأبي قبيس الجبل مبالغة في التشنيع على رأي أبي حنيفة في القتل بالمثل مع ظهور أن الجبل لا يمكن أن يكون آلة ضرب.

ورأي أبي حنيفة في القتل بالمثل هو ما أخرجه محمد بن الحسن في الآثار حيث قال: أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال: القتل على ثلاثة أوجه قتل خطأ وقتل عمد وقتل شبه العمد.

فالخطأ إن تريد الشيء فتصيب صاحبك بسلاح أو غيره ففيه الدية أحماساً والعمد أن تعمدت صاحبك فضربته بسلاح ففي هذا قصاص إلا أن يصطلحوا أو يعفوا وشبه العمد كل شيء تعمدت ضربه بغير سلاح ففيه الدية مغلظة على العاقلة إذا أتى ذلك على النفس..

قال محمد: وبهذا كله نأخذ إلا في خصلة واحدة ما ضربته من غير سلاح وهو يقع موقع السلاح أو أشد ففيه أيضاً القصاص وهو قول أبي حنيفة الأول ولا قصاص في قوله الأخير إلا فيما كان بسلاح اهـ.

وبهذا يظهر أن أبا حنيفة تابع النخعي أخيراً في المسألة وفرق بين القتل بالسلاح الذي يتوفر فيه معنى العمد وبين القتل بغيره تمييزاً مما ورد في ذلك.

وأدلة أبي حنيفة في حكم القتل بالمثل مبسطة في كتب المذهب وفي كتب التخاريج ولا سيما «نصب الراية» في ٣٣٠:٤ و«أحكام القرآن» لأبي بكر الرازي في ٢٢٨:٢ ومع أبي حنيفة في المسألة رجال من أئمة السلف مثل: إبراهيم النخعي والشعبي وحماد بن أبي سليمان والحكم بن عتيبة والثوري والحسن بن صالح وغيرهم كما في «مصنف ابن أبي شيبة» وغيره.

وقد صحت أحاديث^(١٣٦) وآثار عند النسائي وأبي داود وابن ماجه وابن حبان وأحمد وابن راهويه وابن أبي شيبة وغيرهم يؤيد ظاهرها هذا المذهب.

وقد أعل أبو حنيفة حديث الرضخ كما سيأتي فالتشنيع في هذه المسألة عليه تشنيع على السلف الذين معه وعلى الأحاديث التي تمسكوا بها وإن كانت الفتوى في المذهب على وجوب القود في القتل بالمثل كما هو رأي الإمامين.

ولا يستساغ التشنيع في المسائل الاجتهادية فمن أحاط خبراً بأطراف هذا الحديث علم أن الخبر المذكور على فرض ثبوته لا ينفعهم في التشنيع على أبي حنيفة لا من جهة رأيه في القتل بالمثل ولا من ناحية اتخاذه دليلاً على ضعفه في العربية كما فعل ذلك كثير من المالكية

(١٣٦) منها: حديث عبدالله بن عمرو عن النبي ﷺ: (ألا إن دية الخطأ شبه العمد ما كان بالسوط والعصا مئة من الإبل) أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان بسند صحيح.

ومنها: حديث ابن عباس عن النبي ﷺ (شبه العمد قتيل الحجر والعصا فيه الدية مغلظة) أخرجه ابن راهويه.

ومنها: حديث ابن عباس في دية القاتلة بمسطح وهو عود من أعواد الخباء أخرجه عبد الرزاق إلى غير ذلك من الأحاديث.

والشافعية بدون أن يحذروا مراماة القارة.

بل الضعيف في العربية هو من نشأ في غير مهد العلوم العربية وجهل ما دونه أئمتها في وجوه تصرفات القبائل العربية واستعمالاتها ولم يحط خبراً بسعة اللسان العربي المبين فأخذ يشنع بها ترتد إليه شناعة تشنيعه

وهناك صيغة أخرى تنقل عن الأصمعي ربما تعد عند بعضهم كدليل على الضعف في اللغة أيضاً وهي: ما نقله صاحب «القاموس» المجد الفيروز أبادي في مادة «عقل» حيث قال: وقول الشعبي: لا تعقل العاقلة عمداً ولا عبداً وليس بحديث كما توهمه الجوهري معناه أن يجني الحر على عبد لا العبد على الحر كما توهم أبو حنيفة لأنه لو كان المعنى على ما توهم لكان الكلام لا تعقل العاقلة عن عبد ولم يكن ولا تعقل عبداً قال الأصمعي: كلمت في ذلك أبا يوسف بحضرة الرشيد فلم يفرق بين عقلته وعقلت عنه حتى فهمته.

فقول المجد «كما توهم أبو حنيفة» أساء أدب على الإمام الأعظم والمجتهد الأقدم كما قال البدر القرافي في «القول المانوس» و«عقلته» يستعمل في معنى عقلتُ عنه قال الأكمل في «العناية»: وسباق الحديث - وهو لا تعقل العاقلة عمداً - وسياقه - وهو ولا صلحاً ولا اعترافاً - يدلان على ذلك لأن معناه عمن عمد وعمن صالح وعمن اعترف أ.هـ. ويؤيده: ما أخرجه أبو يوسف في «الآثار» عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه قال: لا تعقل العاقلة العبد إذا قتل خطأ.

وما أخرجه محمد بن الحسن في «الموطأ» عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس قال (لا تعقل العاقلة عمداً ولا صلحاً ولا اعترافاً ولا ما جنى المملوك) قال محمد وبهذا نأخذ وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا أ.هـ.

وما جنى المملوك نص على أن المراد بقوله: «لا تعقل العاقلة عبداً». أن العاقلة لا تعقل عن العبد الجاني رغم كل متقول! وأخرج البيهقي بطريق الشعبي عن عمر: «العمد والعبد والصلح والاعتراف لا تعقله العاقلة» ثم قال: هذا منقطع والمحفوظ أنه من قول الشعبي اهـ.

وعلى قول البيهقي بنى المجد نفي كونه حديثاً وأخطأ كما أخطأ في حق أبي حنيفة وهذا الذي ذكره المجد عن الأصمعي مذكور في مختار الصحاح والمصباح والنهاية والعياب والتهذيب لكن لم نر من ساق سنده إليه.

وقال الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام في آخر كتابه «غريب الحديث» على ما في نصب الراية: اختلفوا في تأويل العبد فقال محمد بن الحسن وهو من مشايخ أبي عبيد: معناه أن يقتل العبد حراً فليس على عاقلة مولاه شيء من جنايته وإنما هي في رقبتة.

واحتج لذلك محمد بن الحسن فقال: حدثني عبدالرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن عبيد الله بن عبدالله عن ابن عباس قال: لا تعقل العاقلة عمداً ولا صلحاً ولا اعترافاً ولا ما جنى المملوك قال: وهذا قول أبي حنيفة.

وقال ابن أبي ليلى: إنما معناه أن يكون العبد يجنى عليه يقتله حر أو يجرحه فليس على عاقلة الجاني شيء إنما ثمنه في ماله خاصة.

قال أبو عبيد: فذاكرت الأصمعي فيه فقال: القول عندي ما قال ابن أبي ليلى وعليه كلام العرب ولو كان المعنى على ما قال أبو حنيفة لكان لا تعقل العاقلة عن عبد ولم يكن ولا تعقل عبداً اهـ.

وليس فيما حكاه أبو عبيد عن الأصمعي غير مجرد تأييده لرأي ابن أبي ليلى بخلاف ما حكاه صاحب القاموس وزملاؤه فان فيه تهجماً على مقام الاجتهاد بجهل.

وقد ظهر مما سردناه من الآثار صواب ما ارتآه أبو حنيفة وحجة محمد بن الحسن كما سبق ناهضة جداً لمن تدبر ولا منافاة بين هذا وبين أن يأتي في لسان العرب عقل عنه بمعنى ودئ عنه بل «عقله» في هذا الباب بمعنى عقل عنه مطلقاً على الحذف والإيصال لأن أصل الكلام عقل فلان قوائم الجمال ليدفعها دية عن فلان فاستغني عن المفعول الصريح وأوصل إلى المدفوع عنه بحذف عن.

وهذا من أسرار العربية التي يجب أن يفهمها كل من مارس اللغة العربية ورأى في نفسه المقدرة على الحكم في مقادير الناس في العربية. والقصد من الآثار المروية عن عمر وابن عباس وإبراهيم النخعي والشعبي واحد وهو ما ارتآه أبو حنيفة.

والأصمعي ليس بالذي يتسأخف على أبي يوسف هكذا بل كان يتأدب معه غاية التأدب ففي «نوادير الأصمعي» قال: قلت لأبي يوسف وذكرنا الأمانى: لقد بلغ الله بك ما بلغت فهل تمنيت قط أكثر مما أنت فيه؟ قال: نعم أن أكون في جمال ابن أبي ليلى وزهد مسعر بن كدام وفقه أبي حنيفة قال: فذكرت ذلك لأمير المؤمنين يعني الرشيد فقال: ما تمنى أبو يوسف أكثر من الخلافة.

ولو فرضنا أن الأصمعي ممن يقول في مجلس البعداء ما لا يقوله في محضر الأصحاب وأصحاب الأصحاب يرضي في الحضور ويشنع في الغيبة ولا نستبعد ذلك منه فمثله لا نقيم لكلامه وزنا.

فإن كنت لا تكتفي بما في الكتب المؤلفة في الضعفاء من قول مثل أبي زيد الأنصاري فيه فعليك بكتاب «التنبيهات» على أغاليط الروايات لأبي القاسم علي بن حمزة البصري لتطلع على أغلاط هذا المتقعر وكلام الناس في أمانته في النقل!

وفي هذا القدر من الاستطراد هنا كفاية في رد ما يروى عن الأصمعي فبان عدم إمكان التمسك بأقصوصة «أبي قبيس» «وأسطورة» فلم يفرق بين عقلته وعقلت عنه حتى فهمته في باب تضعيف أبي حنيفة في اللغة^(١٣٧).

كيف وهو المولود وحده من بين الأئمة في مهد العلوم العربية وقد نشأ في بيئة عربية وتغلغل في أسرار العربية حتى أن أمثال أبي سعيد السيرافي وأبي علي الفارسي وابن جني من أركان العربية ألفوا كتباً في شرح ألفاظه في باب الإيذان تعجباً من اتساع دائرة اطلاعه في اللغة العربية.

وقد اختص الله سبحانه أهل البصرة والكوفة من بين أمصار العرب بنقل اللغة عن القبائل الفصيحة وتدوينها وتصييرها علماً وصناعة كما في المزهري^(١٣٨) للسيوطي ١: ١٢٨ وفيه بيان من يؤخذ منهم اللغة ومن لا يؤخذ منهم لمجاورتهم أمماً غير عربية ومخالطتهم لصنوف الأعاجم من مصر والشام واليمن والبحرين وحاضرة الحجاز والطائف نقلاً عن كتاب «الألفاظ»^(١٣٩) للفارابي ولا يتسع المقام لنقل نصه.

وقال السيوطي أيضاً في المزهري ٢: ٢٥٩: قال أبو الطيب اللغوي في «مراتب النحويين»: ولا علم للعرب إلا في هاتين المدينتين الكوفة

(١٣٧) وأما أبو يوسف ومحمد بن الحسن وزفر بن الهذيل والقاسم بن معن وغيرهم من كبار أصحاب أبي حنيفة فلا تجد من ينسب أحداً منهم إلى الضعف في اللغة وأما ما ينقل عن الأصمعي في أبي يوسف فعلى جرف هار كما سبق وهذا ليس بموضع للتوسع في الذب عنه فنكتفي بهذه الإشارة. ز.

(١٣٨) الإحالة هنا إلى طبعة مطبعة السعادة سنة ١٣٢٥ خ.

(١٣٩) كتاب الألفاظ للفارابي لم يره الأستاذ وإنما نقل عنه بطريق المزهري للسيوطي خ.

والبصرة فأما مدينة الرسول ﷺ فلا نعلم بها إماماً في العربية.
وقال الأصمعي: أقمت بالمدينة زماناً ما رأيت بها قصيدة واحدة
صحيحة إلا مصحفة أو مصنوعة أ.هـ

ومن البديهي أنه لا يمكن لأحد في زمن أبي حنيفة أن يستتبع
الفقهاء في الفقه بدون علم مستبحر في جميع نواحي الاجتهاد فضلاً عن
اللغة العربية والبيان هو أول ما يحتاج إليه العالم في الدعوة بل الأمر هكذا
في جميع الأزمان فمن السفه وقلة الدين رمي أبي حنيفة بالضعف في
العربية من غير حجة غير الأسطورتين ولم تفسد كثرة إقامته في أواخر
عهد الأموية في الحجاز لغته وإن كان بين شيوخ الحرميين كثير من
اللاحنين من كثرة من كان يطرقهما من الأعاجم منذ أواخر عهد التابعين
ومن عدم وجود أئمة بهما يتفرغون لتقويم العوج في اللغة كما سبق.
فدونك نافعاً مولى ابن عمر وربيعة وأصحابهما كم دون لهم من
اللحون في الكتب.

وتبين حال الشافعي في اللغة من سبب انتقال ابن فارس من
مذهبه ومن مسعى ابن دريد والأزهري في تقويم تلك الكلمات المعروفة
ومن قول إمام الحرميين في البرهان في لغة الشافعي.
وأما أحمد فدونك مسائل أبي داود وإسحاق بن منصور الكوسج
وعبدالله بن أحمد فيا ترى هل يمكنك أن تقرأ صفحة منها على صحة
الأصول من غير أن تجابهك خطيئات في اللغة والنحو؟.

وهل روي عن أبي حنيفة طول عمره سوى تلك الكلمة مما يصلح
أن يعد لحناً على تقدير أن الرواية ثابتة وأنها لحن؟ وما سر هذا التغاضي
عنهم والتشهير بها روي عن أبي حنيفة؟ سوى التعصب الذميمة ومن
الذي لا يلحن بعض لحن في المخاطبات؟

ويحكى عن أبي عمرو بن العلاء أنه كان إذا تكلم مع أهله لا يقيم
كلمة من الإعراب ثم إذا وصل إلى الجامع مزج الإعراب بالتسميح ثم إذا